

القاهرة العثمانية بوصفها مدينة

د شئون البلديات ومشكلات المرافق ،

تأليف : أندريه ريمون

ترجمة : زهير الشايب

على الرغم من أن سقوط العهد للملكى عام ١٥١٧ قد أصاب القاهرة بالتدهور ووجهل مكاتها تهيض من عاصمة لدولة إلى مجرد عاصمة لإقليم إلا أن نشاطها التجارى ومكاتها الثقافية ظللا بمثابة تمويض لها — ولو جزئياً — عن أضمحلال مكاتها السياسية ، فقد كانت — بشعبها البالغ عدده من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف نسمة — المدينة الثانية فى الإمبراطورية العثمانية فى عصر كانت فيه استانبول — بسكنها السبعائة أو الثمانمائة ألف — بلا جدال هى المدينة الأولى فى كل من أوروبا والشرق الأدنى .

أندريه ريمون Andre Raymond مؤرخ فرنسى ، وأستاذ للتاريخ بجامعة بوردو . حصل على الدكتوراه من كبرج وله مؤلفات عديدة عن بلدان شمال أفريقيا . وجه اهتمامه أخيراً لدراسة القاهرة العثمانية ، ونشرت له من قبل دراسات عديدة عنها ترجمت إلى العربية ونشرت جميعها بمجلى الطليعة والمجلة . وهذه الدراسة هى البحث الذى قدمه إلى مؤتمر ألية القاهرة الذى عقد فى أبريل ١٩٦٩ . يشغل حالياً منصب مدير للمهد الفرنسى للدراسات العربية بدمشق وقد انتهى من مؤلف كبير من « تجار القاهرة وحرفيها فى القرن الثامن عشر ، تقدم به لنيل درجة الدكتوراه من السوربون .

وبلا شك ، فقد كانت حالة القاهرة التي وجدها عليها الفرنسيون أثناء حملة بونابرت — بسبب الركود الاقتصادى والاضطرابات السياسية التي عرفتها المدينة في القرن الثامن عشر — أبعد ما تكون عن حال باريس التي كانت في تلك الفترة في قمة ازدهارها بالرغم من أن للدبلتين كاتنا — مانزالان — متكافئتين في القرن السابق وقد كتب Jouvin de Rochefort حوالى عام ١٦٥٠ يقول : « إن إطلاق اسم « الكبرى » على القاهرة لم يأت اعتباطاً ، إذا نحن أخذنا في الاعتبار ليس فقط امتداد أسوارها القديمة ، بل أيضاً عدد منازلها وسكانها » كما كان يعتبرها « أكثر اتساعاً من باريس نفسها إذا راعينا ما يتغلغلها — وهذا صحيح — من مناطق خلاء واسعة في امتدادها هذا » ويحتم كلامه مؤكداً أن تعداد سكان القاهرة يفوق تعداد باريس (١) .

وعلى هذا ، فإدارة شئون مدينة بمثل هذه الأهمية ، وضمان سير أجهزة البلديات بها على وجه طيب ، كانت تواجه حكام مصر بمشاكل لم يكن باستطاعتهم إهمالها كلية في ظروف كانت تشغلهم فيها بوضوح مشكلات المحافظة على النظام داخل الإطار نفسه للحكومة الإقليمية .

أولاً : الإدارة الحضرية (إدارات المرافق)

سوف نلحظ أن أبرز سمات القاهرة المتبانية على الإطلاق — إذا نظرنا إليها من زاوية إدارتها المدنية — هي الغيبة شبه التامة للمؤسسات النوعية سواء منها ما يمثل للأنظمة الجماعية للشعب أو تلك التي تنشئها السلطات الحاكمة .

لم يكن ذلك أبس على الإطلاق مما يثير الدهشة ، إذ يجب ألا ننسى أن القاهرة في زمن المماليك كانت — كذلك — خالية تماماً من أية تنظيمات لشئون البلديات ، وحتى نهاية المصور الوسطى لم تكن مسئولية الشئون العامة تدخل في اختصاص أية

إدارة حكومية أو أية منظمات أهلية . وهكذا ، فإن أمراء الممالك الحاكمين حين كانوا يصدون لأمر من هذا القبيل ، إنما كانوا يفعلون ذلك لمجرد اهتمامهم الخاص ، أو لشعور منهم باوآجب أو رغبة في اكتساب مسحة من الشرعية في عيون العلماء والأهالى .

ومن جهة أخرى ، فإن عاصمة الإمبراطورية نفسها في العصر المثانى لم تكن بأحسن حالا من القاهرة ، ويمكن أن نلحس هناك بالمثل غيبة أية منظمات حقيقية للشئون البلدية وللرافق العامة وكذا تضارب الاختصاصات بين الحكومة المركزية وإداراتها .

إن هذه الظاهرة تمثل شيئا مستمراً في تاريخ المدن الإسلامية في الشرق الأدنى فليس الأمر إذن قاصراً على القاهرة وحدها .

١ - منظمات البلديات :

كانت التنظيمات المهنية (الطوائف) وكذا منظمات الأحياء (الحارات) تشكل بنيات حضرية هامة ، لكنها مع ذلك لم تكن تشكل درجات حقيقية في سلم التنظيم الإدارى كما أنها لم تكن أنظمة حضرية أصيلة .

(أ) الطوائف المهنية :

كانت الطائفة المهنية عنصراً أساسياً في الحياة المدنية ، فقد كانت تمثل — بالنسبة للسلطات — إطاراً يمكنها من الإشراف على قرابة معظم الشعب العامل بالمدينة من صناعات وتجارة . وهذه الحقيقة بالغة الوضوح بحيث لا تستحق الوقوف عندها كثيراً فعندما يتوسط شيوخ الطوائف المهنية في المناجرات التى تنشأ بين أبناء طوائفهم ، وعندما ينظمون المناقشة ويماقبون المسيئين على ما يرتكبون من أخطاء فإنهم بذلك يسهمون في إدارة المدينة وفي حفظ النظام . وكانت القرارات التى تجمع — نتيجة لوساطة الشيوخ هذه — لتشكل مصادر مالية لا يمكن أن ننكر أهميتها لسلطات

القاهرة . وكان على الحكام أن ياجأوا هذه الطوائف ولشيوخها عند حاجاتهم لإنجاز بعض أعمال البناء أو النظافة أو عندما يحتاجون لتأمين خدمات معينة لم يكن نعمة جهاز متخصص قد أنشئ من أجلها ككفافة الحرائق على سبيل المثال .

وبصفة عامة ، فقد كانت الطوائف رابطة إدارية ، من تلك الروابط القليلة التي أتيح لها أن تقوم بين السلطات وبين الرعية . وقد ظلت تلعب هذا الدور الهام إلى أن نجحت السلطات المصرية عند حوالى نهاية القرن التاسع عشر فى أن تنشئ جهازاً إدارياً قادراً على الحلول محل هذه الطوائف ، ومع ذلك فكلما كانت الحكومة تجد نفسها عاجزة عن خاق جهاز جديد للقيام بوظيفة ما ، فقد كانت تجد نفسها مأزومة بالاجوء إلى نفس الوحدات التقليدية ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتكون لها بمثابة الصلة بينها وبين تلك الأعمال الإدارية التي كان يتعين عليها القيام بها . . وهكذا واصل الشيوخ ممارسة وظائفهم بتبليغ أوامر الحكومة إلى أعضاء طوائفهم .

ومع ذلك فإن الدور الذى كانت تلعبه الطوائف الحرفية فى جهاز الإدارة العامة « كجهاز توصيل » تاجأ إلى السلطات ، لم يكن يخص بطريقة نوعية القاهرة كمجتمع حضرى ، بل إن هذا الدور قد مضى لأبعد من ذلك ، إذا نحن نظرنا للطوائف من ناحية للظاهر الجغرافى ، فثبت أن معظم الحرف فى القاهرة كانت تتمركز فى قطاع محدد من المدينة فقد كانت للطوائف للهنية فى النالب قاعدة جغرافية بالغة التعبد تتمدد إسمها أحياناً من إسم تلك الطائفة وإن كان الأمر ليس على الدوام صحيحاً فى هذه النقطة ، فبينما نجد طائفة « لعمال حى باب الشمرية » وأخرى « لتجار حى النورية » ، نجد الأمر واضحاً باللعبه لطائفة « بياهى النحاس بالقاهرة » إذ كان كل النحاسين فى الواقع متجمعين فى سوق يحمل نفس الإسم

وفوضا حيه القريية، كذلك الأمر بالنسبة «لصناع الحيايم بالقاهرة» فكل الحيايم بالقاهرة كانت محلاتهم تقع بالقرب من باب زويلة (٦) وكما كان الأفراد الذين يمارسون مهنة ما يتجمعون في حى واحد، هو غالباً شارع معين، وكما كان لنشاطهم ملح سائد وخاص أحياناً، فإنه من الممكن الافتراض أن الطائفة المهنية التى ينتمون إليها كانت تمارس داخل هذا القطاع عملاً إدارياً «محلياً» بالإضافة إلى اختصاصاتها المادية فى المسائل الحرفية «كالأجور والآثان...» ويوحى بهذا المعنى أحد النصوص، وإن كان متأخراً نوعاً ما إذ يعود إلى زمن الاحتلال الفرنسى. فقد حدث بعد بضعة أيام من نهاية ثورة القاهرة الأولى أن توجه شيخ وتجار حى النورية (وهو أكبر سوق الأقمشة بالقاهرة) إلى بونابرت وقدموا تمهيداً كتابياً بأنهم سوف يمتثلون من الآن فصاعداً كل شوارع الحى من أى اضطراب أو شغب، وبأنهم سوف يبذلون كل عنايتهم لردع كل من يسوء إلى الأمن، ووعدوا أيضاً بأن ياقوا القبض على أبناء الحى الذين يرتكبون ما يخل بالنظام وبأن يرشدوا السلطات إلى الثرباء الذين قد يقيمون بالحى كما أعلنوا أنهم مسئولون شخصياً عن أى اضطرابات قد ينشأ فى منطقتهم (٧). وواضح أن الأمر هنا أمر سلطة قضائية محلية أخذت على عاتقها طائفة ما القيام بها فى منطقة نشاطها الاقتصادى.

ومع ذلك فإن هذا النص شديد التقرد، كما أنه صدر فى ظروف غير عادية لدرجة شاذة حتى أننا لا نستطيع معها أن نعتبره سوى دليل على ما كان يمكن للطوائف المهنية أن تلعبه من دور فى الإدارة المحلية.

(ب) الأحياء :

كانت الحلية الأساسية للحياة المدنية فى القاهرة تتمثل فى الأحياء بأكثر مما كانت تتمثل فى الطوائف، التى ظلت اهتماماتها مهنية على وجه الخصوص واتى

كانت منطقة نشاطها لا تنطى إلا جزءاً من حياة المدينة . ولكن يشار إلى الأحياء عادة باسم الحارات (حارة) ، وإن كنا نصادف أحياناً أسماء أخرى مثل « خط » و « درب » .

وقد وصف نيبور Niebuhr أحياء القاهرة بأنها « تتسكون من عدد كبير من الشوارع الصغيرة ، ليس لها جميعاً إلا منفذ واحد ، تتصل عن طريقه بأحد شوارع المدينة الرئيسية » . فالحي إذن وحدة متقلة ، ترتبط فيما بينها عن طريق شبكة متدرجة من الطرق الهامة ، وأزقة تصب في حواري (عطفات — عطفة) وتؤدي بدورها إلى الشارع الرئيسى للحي (درب) . وهو الذى يسمى الحي عادة باسمه ، ويتصل فى النهاية بالشارع الكبير (مزارع) غالباً عن طريق بوابة . وفى العادة لم يكن ثمة دكاكين فى الحارة ، وإن وجدت أحياناً ، فإنها تسكون بالقرب من البوابة . ويقول نيبور Niebuhr « إن الأحياء تستخدم فى العادة كمقر لسكنى الصناع وغيرهم من السكان الفقراء الذين يعملون ، ليس داخل بيوتهم ، ولكن فى حوانيت صغيرة فى « السوق » أو على أطول الشوارع التجارية » (٨) .

وكانت كل من هذه الوحدات المنفصلة تظم عادة جماعة متجانسة نسبياً من الناس ، كعمال يمارسون نفس المهنة ، أو أناس تلتصق أصولهم ببلدة واحدة أو يدينون بنفس الدين (٩) .

ويميل رحالة القرن السابع عشر إلى اللبالة فى عدد حواري القاهرة فيذكر Thevenot رقم ٢٣٠٠٠ ثم لا يلبث أن يضيف أن هذا يبدو له رقماً مبالغاً فيه (١٠) . ولعلنا نستطيع أن نعمد على تقدير مقبول لعدد الحارات إلا عن طريق كتاب وصف مصر Description de l'Égypte كما أمكن عن طريق

الخريطة التي عملت للقاهرة في هذا الكتاب تحديد أماكن الحارات بدقة . وحسبما يذكر Jomard ، فقد كان يوجد بالقاهرة ٥٣ حياً نجد منها ٥٢ بالنمل في قائمة وصف مصر . ويتفق هذا العدد — على وجه التقريب — مع العدد الذي يمكن استخلاصه من قائمة مشايخ الحارات التي تضمها وثائق أرشيف الحملة الفرنسية وهو ٥٨ شيخاً وهو رقم يمكن تنزيله إلى ٥٥ فقط إذا وضعنا في اعتبارنا أن ثلاثة من هذه الأحياء كانت منقصة . ومع ذلك يبقى هذا الرقم أقل من الرقم الحقيقي إذ أننا — أثناء بحثنا في وثائق القاهرة — اكتشفنا ، مع أننا لاندهى أنه بحث تام وشامل — وجود ١٦ حارة لم يرد ذكرها في قائمة كتاب وصف مصر . ومن جهة أخرى فإن قائمة أرشيف الحملة الفرنسية شديدة الاختلاف مع القائمة التي يوردها كتاب وصف مصر ، ولذا فإن رقم الـ ٦٣ الذي انتهينا إليه هو بدوره رقم غير دقيق ، والرقم الحقيقي لعدد الأحياء يقرب بلا شك من المائة مما يجعل متوسط عدد سكان كل حي ما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ نسمة .

وليس من نافلة القول أن تقدم قائمة بهذه الحارات ، ذلك أن تحديد أماكنها على الخريطة قد يؤدي لنتائج هامة .

الأحياء التي ورد ذكرها في كتاب وصف مصر :

النصارى — الداودية — الصابدية — للدابغ — الزرائب — المبيد — الأندوف
النصارى — الحنفي — عابدين — النصارى — السقاين — السيد — الزبائين — صية —
الحمام — غيط المدعة — للغارية — باب النذر — اليهود — الصقالية — للقرايين —
زويلة — الشعراوي — الفرنساوية — الأفرنج — النصارى — الحضري — السكهاروة
النصارى — اللوالة — النصارى — لساكت — قنطرة الدكة — الفريب — الدراسة —
الفرن — الوساعة — الدويداري — الأزهر — الوليلي — الجميدية — القليوبية —

البوز - الطوف - الصناعية - الخطابة - الحربية - زرع النوى - الرخبة - الروم
الزربية .

أحياء ورد ذكرها في وثائق أرشيف القاهرة :

الجمالية - درب الأحمر - عرب اليمار - القبانة - البقي - درب المحروفي -
كوم الشيخ - لامة - الحباله - درب السكرى - درب مصطفى بك - الحسينية .

وكانت الحارات الثلاث والستون التي سبق ذكرها موزعة كما يلي : ٣٣٣ بالقاهرة
بحدودها الفاطمية و ١٩ بالمنطقة الجنوبية و ٢٠ في المنطقة الواقعة إلى الغرب و وراء
الخليج وأكثر من إ واحدة بقرية الحسينية . ويتفق هذا تقريباً مع توزيع السكان
الذين كانوا موزعين بلا شك بطريقة مماثلة بين مناطق القاهرة الثلاث بينما كانت
النشاطات الاقتصادية مركزة بالقاهرة (الفاطمية) .

ويتفق هذا مع الملاحظة التي أبداها الرحالة وهي أن الحارة كانت مخصصة
للسكنى والدليل على صحة هذه الملاحظة أن عدد الحارات في المناطق التي يتركز
فيها النشاط التجاري الكبير (كالقصة بين باب الفتوح وباب زويلة وامتدادها حتى
طولون ، وكذا منطقة خان الخليلي في باب الشمرية) كان قليلاً . كما أن خريطة
الأسواق حيث كانت تتركز الطوائف المهنية أساساً تبدو وكأنها الصورة السلبية لخريطة
الحارات . كما أن معظم الحارات التي أمكن تحديدها على الخريطة كانت تقع عند
تخوم المدينة ، في تلك المناطق التي استقرت فيها الأحياء الشعبية ، بينما يندر أن نجد
في مقابل ذلك حارة واحدة بالقرب من « الأحياء الراقية » للمدينة : ضواحي
بركة الأزبكية وبركة الفيل ، وشواطيء الخليج ، وتمثل الأحياء الأثرنجية والمسيحية
شدوذاً عن القاعدة ، تفسره اللامح الخاصة لهذه الحارات وتلك الرفاهية النسبية

لسكانها . كان يسكن هذه الأحياء — الشمبية — إذن كما لاحظ نيبور Niebuhr العناصر الفقيرة من الشعب من صغار الحرفيين وتجار التجزئة و«بورجوازية» للشايخ والتجار الذين كانوا يقيمون في غالب الأحيان بجوار مناطق الأسواق وحول الأزهر .

وفي العادة كان لكل حارة باب (بوابة) يوجد عند مدخل الشارع المؤدى إليها ، وقد ظل بعضها باقيا حتى الآن مثل بوابة حارة للبيضة التي أنشئت عام ١٦٧٣ هي والسبيل والوكالة المجاورين لها ، وهي عبارة عن قوس من البناء يملؤه صف من الفتحات وينقله مصراع (خرفة) كبيرة من الخشب للقوى بموارض حديدية وكان يحرس هذه الأبواب بوابون (بواب ، خفير) ، كان يصفهم الرحالة الأوربيون بسبب تخشبهم الأسطوري بأنهم يمدون وكأنهم مقيدو القدمين كأى حصان جامع بواسطة قيد مفتاحه بيد سكا الحارة حتى يكونوا مطعنين من حراسه لخارتهم (١٥) .

وفي العادة كان ثمة نقط للحراسة من بعض رجال الانكشارية تسكل نظام حراسة الأحياء وهذه الأبواب — التي كان من السهل إغلاقها بأنفسها خشبية (ضبة) — لم تسكن في الحقيقة مخصصة للقيام بأى دور دفاعى أوقات الحرب وإنما فقط لتأكيد الأمن اللبلى بمنع تجول اللصوص الطارين ، فما أن كان يحل الليل حتى كانت تغلق أبواب الحارات ، فكان على أولئك الذين يرغبون في التنقل في تلك الساعة أن يحملوا الفوانيس . ولم تسكن البوابات تفتح إلا لأبناء الحارة نفسها ولزوارهم للمروفين منهم مقابل جمل متواضع للبواب . وكان هذا النظام يمكن السلطات من مراقبة تحركات الأشخاص الذين ترتاب فيهم ، مثلاً ، ما أن شاع الخبر عام ١٧٢٩ بأن بعض العسكر الممارين قد دخلوا درب المحروقي عن طريق القفز

من فوق الجدران حتى أغلق الدرب وفماضت البيوت بيتا بيتا وتم استجواب البواب وظل الحى مزولا طيلة يوم كامل مع ما فى ذلك من مضايقة شديدة لسكانه (١٦) .

وبخلاف تلك المطامات الضئيلة والطارئة التى كان البواب يحصاها من الزوار وبخلاف المطام الإضافى الذى كان يمنع له وقت توزيع التراكات (١٧) فقد كان البواب - فيما يبدو - يعمل على أجره من قاضى للطاقة . من حصيلة الضرائب التى كانت تحصل من اللمدورين من أهل الحى (١٨) .

كان انفصال أحياء المدينة بالغ الفائدة أثناء الاضطرابات ، فما أن كانت تلوح فى الأفق نذر حركة عصيان أهلية أو تمرد عسكرى ، حتى كانت تتفاقم الأحياء — بما كان يحقق فائدة مضاعفة ، فهو من جهة يضمن حماية الأهالى ، ومن جهة أخرى يعوق حركة التمردين ، وعند الجبرق نرى تلك الجملة ذات للنزى تتردد فى أوقات الأزمات : « أغلق الناس الدكاكين والدروب » (١٩) . ومع ذلك فإن وجود الحارات كان يسبب للسلطات أضرارا خطيرة ، إذ كان بإمكان الثائرين أن تحصنوا بداخلها ، وبهذه الطريقة أغلق للتمردون عام ١٣ — ١٦١٤ — وهم عسكر كانوا فى طريقهم إلى اليمن — على أنفسهم أبواب حى باب النصر حيث كانوا يقيمون وتحصنوا بداخله ولم يمكن التغلب عليهم إلا بصعوبة بالغة (٢٠) .

وقد ظل الليل إلى الصبيان — فى أحياء معينة من المدينة — قويا حتى نهاية القرن الثامن عشر ، كما أن كثرة حوادث العنف والإخلال بالأمن التى ميزت العقود الأخيرة من الفترة العثمانية ، دفعت الجماعات القائمة على تجمعات حرفية أو دينية أو إتنولوجية (جاسية) على أن تتخذ وسائل خاصة بها للدفاع الذاتى . ولهذا أنشئ فى عام ١٧٢٠ سور لازل الحى الأفرنجى وتم إنشاء بوابة له عام ١٧٥٧ ، ولهذا

أيضا ف عندما شيد الأمير يوسف لنفسه قصرأ بالقرب من بركة النيل عام ١٧٧٧ وشق هناك شارعاً واسما للمرور ، إحتاط لنفسه بأن أنشأ للقصر باباً سرىاحصينا (٢١) . وإذا كان الفرنسيون قد عملوا أثناء إحتلالهم لمصر على إزالة أبواب الشوارع والحارات في القاهرة ، فإنهم كانوا يفعلون ذلك لأسباب إستراتيجية ، فقد كان وجود وسائل الدفاع الداخلى هذه يشكل أخطاراً جسيمة بالنسبة لحفظ النظام ، وذلك ما يؤكده بوضوح تلاحق الثورات بالقاهرة (٢٢) .

والآن ، لنا أن نقسأل . إلى أى حد إذن كانت تلك الخلايا البشرية الأساسية للحياة في القاهرة تشكل أقساماً إدارية ؟ لقد كانت الحارات تخضع لسلطة شيوخ الحارات ، وكان يماون كلا منهم نقيب أو أكثر كما توضح وثائق الأرشيف . وهذه البنية تطابق نفس بنية الطوائف الحرفية ، ويمكن أن نفترض أن الحارة كانت بنية موازية لبنية الطائفة ، إحداهما تقوم على الحرفة والأخرى تقوم على مقر السكن وهما متكاملتان كما يبين ذلك بمجلاء توزيع الحارات على خريطة القاهرة . لم يكن إذن ثمة إنفصال بين النظامين بل لقد كان هناك تكامل بينهما . فكان من الممكن أن يكون شيخ الحارة - أحيانا - هو نفسه شيخ للطائفة المسيطرة في الحي ، تلك مثلاً هى حال حجاج محمد شيخ البرادعية الذى كان فى نفس الوقت - عام ١٧٧٧ - شيخاً للحارة الدراسة ، وحال حجاج موسى عام ١٧٩٨ حين كان شيخاً لطائفة النجارين وشيخاً لحارة الحباله فى نفس الوقت (٢٣) .

وليس لدينا من المعلومات ما يجعلنا نعرف على وجه الدقة طبيعة الدور الذى كان يقوم به مشايخ الحارات . لقد دهوا - أثناء الإحتلال الفرنسى - إلى المساهمة الفعالة فى حفظ النظام ، تلك هى المهمة التى أوكلها إليهم نابليون عام ١٧٩٩ حين غادر للقاهرة للقيام بمهامه على سوريا ، وهذا ما يتفق مع الإلتزامات التى نقدها المشايخ

منذ قيامهم بإحصاء النفوس في ٣٩ أكتوبر ١٧٩٨. ومنذ ذلك الحين أصبحوا بمثابة ضامين للأهالي من أبناء أحيائهم ومسؤولين عن أى اضطراب قد ينشأ فيها. وعندما فكر الفرنسيون في عمل إحصاء للمولودين والمتوفين أوكلوا هذه المهمة إلى مشايخ الحارات، تعاونهم في ذلك القابلات والملاحدين (٢٤). هذا عن دورهم وقت الحملة الفرنسية، لكن المعلومات التي لدينا عن القرنين السابع عشر والثامن عشر لا تسمح لنا إلا ببعض الافتراضات عن وظيفة شيوخ الحارات. ويمكن الافتراض أن دورهم كان يماثل — بلا شك — التزامات رجل الشرطة من حفظ النظام ومراقبة العناصر للشبوة أو «النرية»، وبحكم اتصالهم المباشر بالأهالي فقد كانوا في مكان يسمح لهم أن يلعبوا دوراً إدارياً. وهكذا فقد كانوا يدهون للاشتراك في نصفية تركات «الحاضرين لإدارتهم» وفي مقابل ذلك كانوا يحصلون على عوايد (أو خدمة) تعادل ٢ أو ٣٪ من مجموع التركة. وعموماً فإن مشايخ الحارات كانوا واسطة اتصال بين السلطة والرايا وهو نفس الدور الذي كان يلعبه شيوخ الطوائف الحرفية كما سبق أن ذكرنا. ويجب أن ننظر إليهم في هذا الخصوص — بلا شك كأعيان وممثلين لأحيائهم أكثر من اعتبارهم مجرد أناس قائمين «بدور إداري».

لكن هذه البنيات لم تتحدد ولم ينتظمها سلم إداري إلا في القرن التاسع عشر، فعلى سبيل المثال لم يرد ذكر لشيوخ مشايخ الحارات إلا في عام ١٨٠٣، في مؤلفات الجبوتي.

وكانت هذه الأحياء في النهاية — كقرى مزدحم بالسكان — تعبر عن نفسها بمظاهرات دينية وجماعية، ولا يمكن اعتبارها بحال أقساماً إدارية بالمعنى الصحيح للكلمة، وسوف يكون من العبث في هذا المجال أن نتحدث عن شكل ولو ضئيل لإدارة ذاتية حضرية (لها اهتمام بالمرافق والبلديات) على نحو ما. لقد ظلت القاهرة بوصفها مدينة تدار من أعلا، على يد السلطات الحاكمة.

لم يكن بالقاهرة العثمانية ما يمكن أن نعتبره إدارة ذات صبغة حضرية إلا الوالى . أما المسئوليات التى تقتصل بالمجالين الأساسيين للدينة : مجال حفظ النظام ومجال المرافق فقد كانت موزعة بين سلطات « أهلية » ما كانت لهنم بالقاهرة على وجه الخصوص إلا لكونها مقر الحكومة ، ولأن مشكلات التنظيمات المختلفة بها كانت ذات أهمية خاصة .

١ - الباشا :

كانت السلطة التى فى حوزة الفرق العسكرية تخسف بمجانها سلطة ممثلة الباب العالى ، ومع ذلك فقد طلت فى حوزة الباشوات وسائل عمل كافية ، كقيلة بأن تمكنهم من أن يقوموا بدور مؤثر عندما يضطرب الأمن ويختل النظام بالقاهرة . ومهما كانت محدودية تأثير تلك السلطات ، إلا أنهم ظلوا - من وجهة النظر هذه - هم السلطة العليا التى على بقية « القوى » أن تعتمد عليها حتى ولو كانوا فى واقع الأمر يستخفون بها . وهذا ما كان يبدو بوضوح متزايد بدءاً من القرن السابع عشر . وحيث أن المحافظة على النظام كانت تشغل هؤلاء الباشوات بالدرجة الأولى ، فقد كانوا كثيراً ما يتدخلون لحل الصعوبات التى تهدد باضطراب النظام ، كما حدث على سبيل المثال أثناء أزمات الأسعار وندرة المواد الغذائية التى أدت لكثير من الحركات الشعبية . ففى عام ١٦٧٨ عندما بلغ عن أردب القمح ١٨٠ نصف (فضة) مما زاد السخط ، أمر عبد الرحمن باشا بأن يباع الأردب بـ ١٣٠ فقط ومع ذلك انفجر المصيان وأشعلت الحرائق فى الدكاكين ومخازن الحبوب فى الرملة ، وعندئذ أرسل الباشا الزعيم لإعادة الهدوء ، لكن ذلك لم يؤد إلا إلى سقوط ١٣ قتيل . والأمثلة على مثل هذا التدخل كثيرة ..

أما فيما يخص القاهرة نفسها كمدينة ، فقد أولى الباشوات اهتماما بشئون المرافق
أكبر من اهتمام الأهالي أنفسهم بهذه الشئون إذ يبدو أن مثل هذه الأمور في ذلك
الوقت لم تكن تشغل بالهم . وعلى سبيل المثال ، فقد أمر محمد باشا (١٦٠٧ —
١٦١١) بإزالة تودعات الأرض من كل شوارع القاهرة حيث كان تراكم الأتربة
والقاذورات قد أدى إلى مشاكل حقة . كما أمر مقصود باشا (١٦٤٢ — ١٦٤٣)
بحفز الخليج الحاكمي والخليج الناصري اللذين تهددهما تراكم الطمي ، وبعد ذلك
بمدة أعطى محمد باشا — آخر — (١٦٥٢ — ١٦٥٦) أوامره إلى نظار المساجد
بالقاهرة بتغيير هذه اللباني مما جعل الناس يطلقون عليه اسم «أبي النور محمد»
كما ارتبط اسم حسين باشا (١٦٧٤ — ١٦٧٥) بترميم العيون التي تهدمت من
السكريري القريب من الجزيرة ، وأخيراً فإن محمد باشا — ثالث — (١٦٩٩ — ١٧٠٤)
هو الذي أمر بهدم الدكاكين والسقوف من الأسواق كي يوسع الشوارع وهو الذي
أمر كذلك بحفر أرض الشوارع وتسويتها . ولم يفتر حماس الباشوات في مجال
البلديات إلا في القرن الثامن عشر وانتهى الأمر بانطفاء هذا الحماس نهائياً (٢٧) .

ب- أغوات الإنكشارية :

منذ بداية الاحتلال العثماني لمصر — عهد السلطان سليم إلى أوجاق الإنكشارية
بعثة حراسة المدينة والقائمة . وإلى تلك المهمة يعود سبب تسميتهم «مستعفظان» (أي
الحراس) تلك التسمية التي أصبح يشار بها إليهم في مصر عادة ، في الوقت الذي كان
يطلق عليهم فيه اسم يانيشاريا أو ينكشاريا (وبالتركية : ينشيري) ونتيجة لهذه
للهمم للوكولة إليهم . كان على الإنكشارية أن يقووا من نفوذهم وسلطتهم لحد
أصبحوا معه — عند حوالي نهاية القرن السابع عشر — المنصر العسكري والسياسي
السيطر في مصر . وكان لقائدهم أغا مستعفظان الصدارة على قواد حية الأوجاقات .

بلى كان هو بالفعل قائد جيش مصر وكان من مهامه على وجه الخصوص أن يقوم بدور الشرطة في القاهرة وضواحيها (٢٨) .

وفيما بعد انتقلت السلطة الحقيقية في أوجاق الإنكشارية إلى يد كشتخدا (ملازم) الأوجاق . وإن ظل الأغا يحتفظ بسلطات البوليس التي سبق أن تولاها . وعند مجيء الحملة الفرنسية كان الانكشاريون كأيذ كرمارسل Marcel يقومون بمهمة الحفاظ على الأمن العام . وكان اغام يقوم بمهام عسكرية وإدارية وكان يقوم على وجه الخصوص بدور الشرطة في المدينة في كل الشئون التي لا تخضع لسلطة المحتسب الذي لم تكن اختصاصاته لتتعدى القيام بدور الشرطة في شئون التجارة . أما اختصاصات الأغا فقد امتدت لتشمل الأشقياء من كل نوع والصنوج ، والمهارات والذين يديمون الخمر سراً أو يقومون بما يسمى صفو الأمن (٢٩) وبصفة عامة فقد كان أغا الإنكشارية يمارس دور شرطة النهار بينما كان إالوالى يقوم بدور الشرطة الليلية .

وقد أدت تلك السلطات التي حازها الأغوات في مجال الأمن ، والتي كانت تزيد كثيراً وقت الأزمات ، حين كانت الحكومة وقتها تعطيم نوعاً من التفويض العام بالسلطة ، أدت إلى أن يتدخل هؤلاء المسئولون الكبار في شئون بلديات ومراقب القاهرة . ويمكن أن يوضع لنا ذلك تلك العلاقات التي كانت قائمة بين الأوجاق والطوائف الحرفية بالإضافة إلى سيطرة الأوجاق على عدد من هذه الطوائف منافساً بذلك المحتسب . فعندما أوكل إلى على أغا عام ١٧٠٣ — بتكليف من السلطات العليا — حمل المصائب الناجمة عن الأزمة النقدية وندرة المواد الغذائية اتهم هو تلك السلطات للطائفة التي خوات له ليوجه اهتمامه إلى مشا كل « للور » في شوارع المدينة فأمر بإزالة الأتربة التي تراكت والتي بلغت طوال ذراعين في بعض الجهات كما أمر بإزالة « مصاطب الدكاكين » التي تعوق الطريق . وعندما حصل عام ١٧١١ على

نفس التتويض مرة أخرى وبسبب أزمة «سياسية» هذه المرة فقد عمل هذا الأغا نفسه على تنظيف الشوارع وغسل للنشئات العامة (ما ذن للأجاد — الأسيولة — — المدارس . . .) كما توجه إلى المناطق التي دارت بها المعارك التي تسببت في هدم الكثير من المباني . وأمر بإزالة الأنقاض وإعادته بناء ما تهدم . وكان للرعب الذي توحى به شخصيته القوية أثره مما جعل أوامره مطاعة على الفور . ولكنه عند قرب نهاية القرن . ومع اضطرابات نفوذ الانكشارية ، كان من الواضح أن هذا النوع من التدخل قد أصبح نادرا ، وقد لاحظ الجبرتي وهو يشير إلى المباني التي شيدت بالقرب من بولاق — في فترة على بك — وإلى الإهمال الشديد من جانب الأهالي الذين كانوا يلتقون بالفضلات في النيل مما كان يهدد بتغيير مجراه أن آخر حاكم شغل نفسه بهذه المسائل هو الرحمن باشا أغا مستحفظان وأن أحدا بعده لم يبق بالا على الإطلاق لهذه الأمور لدرجة أن الطرق التي كانت تؤدي إلى بولاق ، انتهى بها الأمر أن سدت تماما بسبب ما تكسدت فيها من فضلات . ومع ذلك فإننا نعود لرى سالم أغا عام ١٧٨٦ يأمر بإعادة فتح بوابة جامع السلطان حسن للطلعة على سوق السلاح . وهي البوابة التي ظلت مغلقة منذ أحداث ١٧٣٦ مما كان يضطر للصليين أن يذهبوا عن طريق الرملة كما أمر بهدم الهكاكين والمباني الطفيلية التي كانت قد قامت هناك (٣٠) .

➤ — الوالى .

كانت وظيفة والى القاهرة — والذي كان يسمى أيضا زعيم (وبالتركية صوباشى) أقل مرتبة من الأغا ، ومع ذلك فإن السطة التي كان يحوزها كانت لها مسحة حضرية (أى ذات صلة بشئون المرافق والمبانيات) محصورة داخل القاهرة وكان والى يمين — فى الواقع — من قبل الأغا الذى يمهده إليه بمهمة الحرس على كافة الشئون البوليسية فى داخل القاهرة . أما بالنسبة لبولاق ومصر القديمة فقد كانت هذه الشئون من اختصاص «زعيمين» آخرين وكانت مهمة الزعيم على وجه الخصوص ،

بدأ كد من أن حراسة مختلف الأحياء مؤمنة جيداً ، وأن النظام يسود للدينة .
وكان الوالى يقوم بجولات ليلية تميد إلى الأذهان جولات سلفه فى المصر للملكى
« والى الطوف » الذى كانت اختصاصاته تماثل نفس اختصاصات الوالى التركى .
وكان من سلطة الوالى أن يعاقب المخالفين بالترامات أو بمقوبات أشد ، لكن لم
يكن من حقه مطلقاً أن يصدر حكماً بالإعدام . وكان يصحبه فى فى جولاته النهارية
والليلية عدد من الجنود . وكان محولاً أن يحصل بعض الموائد من الأفراد الداخلين
فى مجال سلطته ومن بين هؤلاء الفتيات اللاتى يحترفن البناء .

وكانت اختصاصات الوالى العادية تشمل على وجه الخصوص تنظيف ترعة القاهرة
ومكافحة الحرائق . وعند حدوث كارثة ، كان الوالى يتوجه إلى مكان الحادث مع
مثلى عدد من طوائف مهنية معينة ، وبالذات « السقاين والهدادين » . وفى هذا
المجال أيضاً كان الوالى يقوم بنفس اختصاصات سلفه « والى الطوف » الذى
يشير إليه للقرىزى مصحوباً « بالسقاين والنجارين والقصارين والهدادين » الذين
هلمهم الدور فى الخدمة لمكافحة الحرائق الليلية بالدينة وإطفاء النار .

د - المحتسب

كانت وظيفة المحتسب أيضاً تتصل بشئون البلديات والمرائق ، ولكن اختصاصات
المحتسب اقتصرت فى الفترة العثمانية على مجال الاقتصاد . وكان يخضع لرقابته عدد معين
من الطوائف الحرفية المتصلة بالنفد . وكان المحتسب يراقب الأوزان والمقاييس
والأسمار فى الأسواق الرئيسية حيث تباع المواد الغذائية وكان يقوم بجولاته فى المدينة
فى شكل موكب مهيب لفت على الدوام أنظار الرحالة وكان يصحبه فى موكبه كثيرون
من بينهم على وجه الخصوص حاملو الموازين ، وكان يوقسم المقوبات الجسدية على
المخالفين . ومع ذلك فإن مكانة المحتسب فى السلم الإدارى كانت بالغة التواضع وكذا

الدخول التي يحصل عليها من وظيفته تلك وقد أدى به فيما مضى إشرافه على أصحاب الخوانيت إلى الاهتمام بمشاكل البلديات كتنظيم الشوارع وتأمين حرية المرور داخل الأسواق، ولكن اختصاصاته تلك في العهد العثماني أصبحت مجرد ذكريات عجب أحد المتحسين النشطين - وهو مصطفى كاشف كرد - أن يبعث فيها الحياة في عهد محمد علي - لقد أراد أن يجبر الأهالي على كس الأسواق ورشها بصفة دائمة وأمر بإضاءة القوائيس على أبواب البيوت وتعليق فانوس على باب واحد من كل ثلاثة دكاكين وقد أثارت هذه الأوامر وغيرها معارضات قوية لحّد اضطر معه الباشا أن يلزم موظفه بالتنشيط بالتزام الأمر السائد وبأن يقتصر على القيام فقط بنفس اختصاصات سابقه ٩٠

وعندما تأخذ في اعتبارنا ضعف هذا الإطار الحضري وعدم كفايته، فسوف نرى أن تلك الامتيازات - أو الأوضاع الخاصة - التي حصلت عليها بعض طوائف الشعب تعد - على نحو ما - كسباً للسلطات الحاكمة التي تخلصت بهذه الطريقة من أعباء كثيرة من المهام الإدارية التي كان عليها أن تقوم بها. لقد كان «الديون» يخضعون لإشراف رؤسائهم الدينيين. كما كانت الجاليات «الأجنبية» كالناربية والأتركة والسوريين على سبيل المثال يخضعون بالمثل لمشايخ اختيروا بين بينهم، وكان الزعماء الدينيون وشيوخ الجاليات هؤلاء يلعبون - بين السلطة وتلك الأقليات - نفس الدور الذي كان يلعبه شيوخ الطوائف الحرفية وشيوخ الحارات؛ أي دور ضباط الاتصال بين السلطة والتنظيمات الحرفية والجغرافية القائمة، وكان هذا «الانفصال» من ولاية السلطة التشريعية يمثل - إلى حد ما - نوعاً من الضمان لا يستهان به في أوقات كانت الأمور فيها مضطربة لحسد اضطرت معه جماعات أخرى أن تحاول الحصول لنفسها على امتياز مماثل، فلهذا السبب، حاول رجال الأزهر أن يحصلوا على اعتراف بحق الأزهر - تلك «الكاتدرائية الإسلامية» - في معاملة

خاصة . ففي عام ١٧٨٧ - وعقبه حوادث وقعت بين بعض الأمراء وبعض الطلبة للثائرة الذين كانوا مدعومين من الأزهر - طلبه للشيخ أن يصبح مخطوياً على الأغا والوالى والمجتنب منذ ذلك الوقت أن يمرؤا فى حى الأزهر مما حقق للشيخ والطلاب امتيازاً حقيقياً أمام السلطات التى كانت تقوم بدور البوليس والإدارة بالقاهرة . ولكن هذا الامتياز لم يخط بالاحترام إلا لمدة أيام (٢٣) ، ودائماً ما نرى الأزهر يواصل محاولته الحصول على إعفاء - ولو جزئى على الأقل - من النظام العام حتى أن إدارة الحى - فى بداية القرن التاسع عشر - (الحسبة والأحكام بخطط الأزهر) أصبحت من اختصاص مئتين خاصين هأى ذلك الوقت كما يذكر الجبرتى السيد أحمد الذى يقال له جندى للطبخ وابن أخيه . (٢٤) وهكذا بدأ أن للمدينة كانت تتحول إلى خلايا تتمتع كل منها باستقلال ذاتى .

ثانياً : الوظائف الحضرية (المتصلة بالمرافق والبلديات)

عندما نضع فى اعتبارنا هذا المدد الضئيل من الأجهزة للمنصلة بشئون البلديات - التى تستحق بالفعل هذا الوصف - فسوف يبدو لأول وهلة أن الفوضى كانت تتم حياة المدينة . ومع ذلك فإن شئون البلديات كانت تؤمن عادة بفعل ميكانيزمات ذاتية وشبه تلقائية فى غيبة تلك الإدارات المنحصصة .

١ - النظام العام

لم يكن تدخل الباشا وأغوات الإنسكشارية فى شئون النظام العام أمراً طبيعياً معتاداً ، بل كان يحدث عادة فقط وقت الأزمات ، كحدوث فتنة داخل الجيش أو تنازع بين القوى أو عند حوادث المصيان الشعبية . وكانت شئون البوليس العادية تدخل فى اختصاص الأغا وكان يقوم بها نيابة عن والى ورجاله .

وكان الى الشرطة يقود جنود الانكشارية المتمركزين بالقاهرة للمحافظة على النظام . وكان يصحبه عدد منهم في جولائه . أما الباقون فكانوا موزعين على نقط صغيرة تنتشر في كل أنحاء المدينة . وكانت هذه النقط تحمل اسم قلق ويقودها صف ضباط برتبة بلوكباشى — وكان جندى الانكشارية القدى يخدم بها — وكان ذلك يتم بالدور فيما بينهم — يسمى نوبانجى . وكانت هذه النقط مكلفة على وجه الخصوص بضمان وتأكيد الأمن في احياء المدينة (٣٥) .

وكان مركز بوليس القاهرة يوجد في قلب المدينة بجوار باب زويلة مباشرة . وهناك كان مقر سكنى الوالى بالقرب من سوق القوانين وهو سوق كبير منطى بناه رضوان بك اتجار الأحذية أمام باب زويلة . ويذكر كتاب وصف مصر أن في هذه المنطقة كان يوجد بيت الوالى وبوابة الوالى حيث كان يقوم بحراسته الجنود في شارع صغير يؤدي إلى تبة رضوان على الشمال عند المجرى من باب زويلة . وربما كان وجود الوالى قريباً من هناك هو القدى يفسر لنا كيف أن باب زويلة ظل للكان القدى كانت تنفذ فيه أحكام الإعدام حيث كانت تعلق رؤوس للشنوقين حسب تقليد — والحق يقال — بالغ القدم . وهناك علفت رأس آخر سلاطين المماليك طومان باى بعد مدة قصيرة من هزيمة مصر على يد العثمانيين . وفوق السور الحديدى لسبيل فرج بن برقوق، وفي عهد العثمانيين قضى كثير من المحكوم عليهم بالإعدام هناك آخر لحظات عمرهم سواء كانوا من كبار الشخصيات أمثال أحمد باشا « الخائن » بعد فشل غرده ضد السلطان عام ١٥٢٤ وإبراهيم باشا الذى ذهب ضحية تمرد العسكر عام ١٦٠٤ وعلفت رأس كل منهما على باب زويلة — أو سواء كانوا مجرد أمراء أو عسكر لا قواحتهم نتيجة انقسامات ونزاعات داخلية ، أو مجرد أناس أدينوا من قبل « القانون العام » كذلك السيدة التى قبض عليها عام ١٨٠٢ لأنها سرقت ملابس من أحد الحمامات ، وقد شنت هي الأخرى عند باب زويلة

(٣٦). وبلاشك فإن وجود الوالى فى هذه المنطقة — والذى خلف أثره على طبوغرافية الحى عن طريقة حمام يسمى الوالى على سبيل المثال — يفسر لنا تلك التسمية : « باب التولى » التى أطلقت على باب زويلة إذ كان يطلق على قائد الشرطة أحيانا اسم متولى الشرطة وهى التسمية التى نعتز على مثلها فى دمشق (٣٧). ويبدو أن الفكرة التى تقول إن أصل هذه التسمية تعود إلى سبب دينى هو تقديس أحد الأولياء (والى أو متولى القطب) كان يقيم هناك — يبدو أن هذه الفكرة لم تظهر إلا فى القرن التاسع عشر كما أن (السكر كول) الذى أشار إلى وجوده على باشا مبارك بجوار مسجد الطلائع عند بداية قصبة رضوان تجاه باب زويلة كان هو بلاشك أحد البصمات التى تركتها إقامة الوالى على هذا الحى (٣٨).

وعلى العموم ، فإذا نحن نحينا جانبا فترات الاضطرابات السياسية التى أصبحت أكثر تكرارا فى القرن الثامن عشر . فإنه يمكن القول أن النظام كان يبدو مستتباً بطريقة مرضية لمدة تقرب من الثلاثة قرون من السيطرة العثمانية ، ومهما كانت أخطاء هذه الشرطة التى تهتم أحيانا بالرشوة والقسوة ، فإنها كانت فعالة لحد كاف ، كما أن الاحتياطات المضاعفة التى أنبعت لمنع نشاط اللصوص — وخاصة أثناء الليل — (كإغلاق الحارات وجولات الوالى) قد هيأت لسكان القاهرة أمناً نسبياً. ولا يذكّر مؤرخو هذه الفترة — وهم الذين يميلون^٣ إلى سرد الحكايات الطريفة من هذا النوع — إلا بعض حوادث تعدد قليلة إذا ما قورنت بأحداث عام ١٦٤٢ حين وقعت للدينة خلالها فريسة لمصابيات اللصوص (الناسر) الذين عاثوا فى مختلف الأحياء دون رادع يذكر . وعندما أمسكهم الناس تركهم الوالى يهربون مقابل رشوة . لقد كان الأمر بشما لحد شاذ فقد نهب ٤٨ دكانا فى طولون مما تسبب فى خسائر كبيرة ، وعندئذ ذهب التجار للماربة يشكون للبasha مهدين برفع شكاواهم إلى

السلطان إذا لم يزل الوالى ، فعين الباشا واليا جديداً قام بمقابلة المصوص والى القبض على عدد منهم وعاد الأمن إلى القاهرة ، لكن ابن أبى البرور الذى أقرده لهذا الحادث صفحات عدة يمدتنا بعد ذلك عن الأمن التام الذى كان يسود القاهرة أثناء الليل « كثرة الأمن بها بالليل » كاحدى ميزاتها ، فقد كانت شدة الولاة وقسوتهم تجعل بقاء المصوص مستحيلا ، وكان بانكان الناس أن يذهبوا أثناء الليل إلى أعمالهم فى الأسواق والشوارع (٤٠) .

٢ — التنظيم (إدارة الطريق)

ظل انشغال الحكام بالأمور التى تمس تنظيم الطرق لا يتجاوز جداً متواضعا ، كتنظيف الشوارع أو إزالة الأنقاض التى تهدد بسدها . كما كان هذا الاهتمام بالغ التقطع لحد لم يكن لهذه المشاكل معه أن تصل إلى حلول مرضية ، واستوجب الأمر أن يقوم السكان القرييون من شواطئ النيل بمب الماء وكس الشوارع ورشها مما يحول دون أن تسبب الأتربة فى مضايقة الناس . وعندما حمل الشعب السلاح عام ١٧٩٨ عند مجيء الفرنسيين وأسرع الناس إلى للتاريس التى أقيمت فى بولاق ، وعندما لم يمد بالقاهرة سوى النساء والأطفال والعجزة أصبحت الشوارع قدرة إذ لم يمد ثمة من يكسها أو يرشها . كما أن فى تكرار النداءات من جانب السلطات — فى الأوقات العادية — بالزمام النظام حتى يمكن تأمين « الكس والرش » ما يجعلنا نفترض أنه حتى فى هذه الأوقات العادية كثيراً ما كان الناس يملون هذا الأمر ومع ذلك فما لاشك فيه ، أنه يمكن القول بأن الحال فى الأسواق الكبرى التى يصفها الرحالة دائماً بأنها نظيفة ومعنى بها كانت غير الحال فى الشوارع الصغيرة وللمترجة فى الأحياء السكنية التى كان تنظيفها بالغ الصعوبة . ومن هنا كانت تلك الانطباعات للتمارضة — ظاهرياً — لأولئك الرحلة فعلى سبيل المثال وصف كبير Kleber عام ١٧٩٨ شوارع « سوق القوايين جنوب باب زويلة » بأنه

« واسع ، نظيف ، جيد التنظيم ، ومنطى جيداً ... » ومقابل ذلك نجد أن القاهرة في رأى دو جيرو Doguereau ليست سوى « لوحة منفرة ، قبيحة لحد مرعب ، وتنقصها النظافة .. » (٤٢) وحول هذا اللغى نفسه كتب الشيخ احسن الحجازى « المتوفى عام ١١٣١ هـ - ١٨ - ١٧١٩ م » هذه الأبيات وهى إن كانت تميل للبالغة بعض الشيء إلا أنها مع ذلك ذات دلالة :

حارات أولاد العرب	سبماً صوت من الكرب
يولا وغائطاً كذا	ترب غبار سو أدب
وضجة وأهلها	شبه غفريت الترب

وقد كانت ضيق غالبية الشوارع يحمل من الصعب إخلاؤها من الأتقاض وللقاذورات التى تتراكم فيها من كل نوع ، بالإضافة إلى الأتربة التى تعد واحداً من جروح القاهرة التى لا تندمل ، وقد كان ذلك كله يؤدى إلى ارتفاع بطى ولكنه مزعج لمستوى أرض الشوارع ، ولملاج الأمر . كان لابد من « تطهير » الشوارع . تطهير بمعنى الحكمة — على فترات منتظمة ، وهذا ما كان يقوم به بين حين وآخر بعض الحكام الذين كانت تشغلهم طى وجه الخصوص مسائل الصالح العام . وحين أمر محمد باشا (١٦٠٧ - ١٦١١) — كما سبق أن رأينا — بإزالة الأرض التى تسكدت أرفق قراره بتبرير بادى الغرابة ، فقد ادعى — حسبما قال — أنه أراد أن يزيل الأرض التى وطئها أقدام العصاة الذين رد إليهم صوابهم . وليس أقل من هذا دلالة أن يخصص الشيخ عبد الله الدنوشارى أحياناً عدة لهذا الإجراء الذى يتصل ببساطة بالشئون الصحية . وبعد ذلك بحوالى قرن (١٧٠٣ - ١٧٠٤) أمر محمد باشا — آخر — بإزالة الأرض التى تسكدت فى الشوارع حتى تبين أساسات الجدران وتمت إزالة الملايقل عن فزاع من أرض الشوارع لسكن مستوى الأرض . كان يرتفع من جديد فى فترات التوقف ، وبعد ذلك عابثاً أن ننتظر حتى عام ١٨١٨

لشكى نرى عمداً شيطاً لدرجة غير عادية من موافق محمد على يلزم الفاهرين
 بأن يزيلوا من الشوارع الأكوام التى تهدد بمنع المرور منها (٤٤) وبرغم مبادرات
 السلطات هذه، فقد ظلت القاهرة عرضة للزدم تحت الانقاض كما يوضح ذلك منشآت
 ١٩٠٩ المسمى التى تبدو واجهاتها كما لو كانت مدفونة تحت الأرض والتى تحتفى
 أبوابها أحياناً حتى النصف بحيث لم يكن من السهل الوصول إليها إلا بواسطة سلم
 (٤٥) وقد سبق أن ذكرنا أن بعض الباشوات والأغوات وخصوصاً محمد باشا
 الساحدار « أبو النور » وطى باشا وعلى أغا قد ذهبوا إلى حد الأمر بفصل واجهات
 المنشآت تماماً فى القاهرة وهو أمر يتجاوز بوضوح ولحد بعيد كل الاهتمامات
 الحضرية للعادة بين حكام القاهرة .

وكان الخليج الذى يحترق القاهرة من منتصفها والذى كان يستخدم كجارى
 حائل الماء وكصدر للمياه أيام الفيضان — كان هذا الخليج رغم كونه أكثر حيوية
 لحياة المدينة باقى للأشرف الناس الإهمال لقد كان من اختصاص الوالى العناية بالخليج
 طر وجه الخصوص ، تلك العناية التى كان يسهم فيها الأهالى القاطنون بالقرب من
 شواطئه ، فسكا يذكر قنصل فرنسا Damirat عام ١٧٤٦ « وكانت مصاريف
 إزالة الضيق من الخليج تقع خدوما على عاتق كل بيت يحيط بالخليج وحسب حصه
 معينة » ومع ذلك فلا يبدو أن العمل كن يتم بانتظام ، ففى حوالى عام ١٦٤٣ أمر
 مأمود باشا بإعادة حفر الخليجين حيثما أزيل من كل منهما ذراع ونصف من
 الطمى أى ما يقرب من المتر ، لكن تكسدا الأوحال بلغ فى عام ١٨٠٨ —
 وبسبب إهمال المسؤولين — حدا توقف معه وصول الماء فى « عز » موسم الفيضان
 مع كل النتائج التى يمكن افتراضها من جراء ذلك عن الحالة الصحية للمدينة وإمداداتها
 بالمياه (٤٦) .

وكانت إضاءة الشوارع تتم حسب تقليد بالغ القدم ، رغم أنها كانت تتوقف
 أحياناً دون شك . وكانت القناديل (قنديل) حسبما يذكر ابن أبى السرور تضاء

منذ منتصف القرن السابع عشر في الأسواق والشوارع . وفي الواقع فإن
إغلبا جلبي يذكر طائفة تسمى « القندلجية » تضم مائتي فرد ، وكان عملهم على وجه
الخصوص تزيين الدكاكين بالفوانيس أثناء ليالي اللولودولياى رمضان وكانت الإضاءة
في الأوقات المادية بلا شك أكثر اقتصاداً ، وتورد حسابات الأمة الفرنسية
Nation Française سعر الزيت المستخدم لإضاءة قنديل الحى وقنديل بيت
القنصلية . وكانت الإضاءة تقوى أثناء الأزمات ، وقيل مجيء بونايرت كان الاصرص
قد ظهروا فى الضواحي وامتنع الناس عن الخروج فى الليل ، عندئذ أصدر الوالى
والأغا أوامرها إلى الناس بفتح الأسواق وللتأهى بالليل وبتمليق إضاءة الفوانيس
أمام البيوت والدكاكين لطمأنة الناس ولتفادى المفاجئات . وبعد دخول الفرنسيين
القاهرة بقليل أمروا بالثر بإضاءة الفوانيس بالليل فى الشوارع والأسواق بواقع
فانوس لكل بيت وفانوس لكل ثلاثة حوانيت (٤٧) . ولنفس دواهى الأمن ،
وكان على الناس الذين يتجولون ليلا أن يسطحبوا رجلا يحملون مشاعل ، وللشمل
فى المادة عبارة عن عمود خشبي مزود بقرص أسطوانى من الحديد توضع به قطع
من الخشب للشتمل (٤٨) . وكان حاملوا المشاعل (للشمل - للشملجى وكذلك
الضوى) يشكلون طائفة لاتحظى بالاحترام ، يقوم أعضاؤها عادة بأعمال لاتحظى
هى الأخرى بالاحترام : نزاحين ، ومرشدين للبوليس وجلادين . (٤٩)

٣ — الخدمات العامة :

لم تسكن ثمة « خدمات عامة » بالقاهرة ، وكان جلب المياه والنقل الداخلى
وشئون الصحة موكلة إلى مهنيين متخصصين ظل نشاطهم بعيداً عن أى تدخل من
جانب السلطات . وفى هذا المجال سوف لا نتحدث بالتفصيل عن مشكلة جلب المياه
إلى سكان القاهرة (٥٠) :

وكانت القاهرة تعتمد كلية على النيل الذى كان يجرى طى بعد كيلو متر من الحد الغربى للمدينة ، بينما كان الخليج للمصرى لا يجلب المياه إلا لمدة الثلاثة أشهر التى تمعب الفيضان ، وكانت الآبار لا تمطى إلا مياهاً ملوحة ، ولهذا كان الناس يتزودون بالمياه الصالحة للاستهلاك وللاستحمامات المنزلية بواسطة تلك الفدوات والروحات التى لا تنقطع لحاملى المياه (السقاين) . وكان السقاءون يكافأون من قبل عملائهم . وكانت تقسيات طائفتهم تقوم على أسس منطقية بالفعل ، فكان يوجد فى نهاية القرن الثامن عشر حسب قائمة Vincennes ثمانى طوائف للسقاين . ويبدو أن هذا التقسيم يعود إلى أسباب « تقنية » و « طبوغرافية » . كانت المياه إذن تأتى من النهر الذى كانت توجد على طول اللوردات (مودة) التى ينب من عندها السقاءون ، لذا فقد كان من الطبع أن تنشأ متدرجة تلك الطوائف الأربع « لحاملى المياه على ظهور الحمير » بالقرب من المداخل الغربية للمدينة ، فوجد أولاً طائفة « حاملى المياه على ظهور الحمير » على باب البحر ، ثم طائفة على باب اللوق ثم ثالثة فى حارة السقاين والرابعة فى قناطر السباع . وعند منتصف الحد الغربى للمدينة ، فى ذلك الحى الذى كان يحاذى عن بعد اتجاه النيل « حى باب اللوق - كانت توجد « طائفة لحاملى المياه على ظهور الجمال » .

وابتداء من هذه النقطة المختلفة ، كان « سقاءو القطاعى » يحملون القرب ويسرون على أقدامهم يوزعون المياه فى أحياء القاهرة . ولم يكن ثمة سوى طائفة واحدة تضم « باعة المياه بالقطاعى فى الشوارع » ولم يكن نشاطها ينطى القاهرة فى مجموعها فقط بل كان ينطى أيضاً بولاق ومصر القديمة . ومن الواضح أن هؤلاء الباعة لم تكن لهم دكاكين ، كما أن توزيعهم الجغرافى بين قطاعات المدينة المختلفة كان مرتبطاً بتوزيع الأسبلة (سبيل) حيث كان يتزود الكثيرون منهم بمياهها : فمن بين ٢٢٦ سيلاينها كتاب وصف مصر كان ٨٠ منها (٣٤ ٪) موجودين

بالقاهرة (الفاطمية) وفي قرية الحميلية وكان ٩٥ منها (٤٢ ٪) في الحى الجنوبى و ٥١- (٢٢٧٩) في الحى الغربى فيما وراء الخليج ، وهو توزيع يتفق بلا شك وإلى حد ما مع توزيع السكان . وكذلك فإن الطاقة الوحيدة لحاملى مياه السيل كان مقرها حى باب زويلة . وفي مقابل ذلك فنحن نجعل فى أى منطقة من المدينة كان مقر طاقة حاملى المياه اللازمة التى كانت تستخدم فى بعض الاحتياجات للنزلية .

إن هذا التقسيم المنطقى لطوائف السقاين لا يدين بشئ — بلا شك — لسلطات القاهرة التى قلما كان يشغلها أمر السقاين ، إلا عند التفكير فى استغلالهم ، وليس ثمة ما يدل على ذلك من أن التعليلات الصارمة والفصالة فى دفاتر الحسبة فى القرون الوسطى والى تؤكد على ضرورة نظافة المياه . . . قلما كانت توضع موضع التطبيق . وعلى كل ، فإنه لم يكن يـيـدو أن « للوظائف » المختصين — و « المختب » على وجه الخصوص — يهتمون بممارسة أية رقابة فى هذا المجال ، بل على العكس من ذلك ، فقد كانوا يلجأون إلى السقاين فقط عند الحاجة إلى خدماتهم للإسهام فى إطفاء الحرائق ، فعند حدوث الكارثة ، كان الوالى يستدعى عدداً كافياً من السقاين والهدادين ، وكانت هذه الإجراءات الارتجالية تسكفى فى المادة لإيقاف انتشار الحرائق . وعند الأزمات ، لم يكن للتنازعون يترددون فى الاستيلاء عنوة على دواب مسقاين وتسخيرها مع ما فى ذلك من تعريض تموين القاهرة بالمياه للخطر . وليس ثمة ما يفضح إهمال حكم مصر أثناء الحكم العثمانى أكثر من تلك العناية البالغة الضالة التى أولوها قرب نهاية حكمهم للمجرى الذى كان يجلب المياه من مصر القديمة إلى القلعة . وعندما قرر محمد على عام ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨ م) أن يبىد بناء هذا المجرى الهندسى الذى كان قد تحول إلى أنقاض ، كان هذا المجرى قد انقطع عن جلب المياه منذ أكثر من عشرين عاماً مع ما فى ذلك من متاعب جمة لسكان القلعة والأحياء المجاورة (٥١) .

أما التثقل في داخل القاهرة وفيما بينها وبين ضواحيها : بولاق ومصر القديمة فكان يتم بواسطة ركائب تستأجر لهذا الغرض . وبفضل هذا العدد الكبير من الركائب « الجاهزة » على الدوام وبسبب اعتدال أسعار للشاوير نسبيا ، كان سكان القاهرة يستطيعون التثقل بسهولة بالرغم من اتساع المدينة ، وكانت الخير هي أكثر هذه الركائب انتشارا وكانت مميزاتها : السرعة والقوة ، موضع امتداح الرحالين الذين أدهشهم بالمثل كثرة عددها الذي وصل لما لا يقل عن ٣٠٠٠٠ حسب تقدير شابرول Chabrol وهو تقدير لا يبدو مبالغاه (٥٢) ويشير دوجرو Doguereau بسرور في يومياته إلى تلك التزهات التي تتم على ظهور الخير التي كانت تمثل لجنود الحملة الفرنسية مباحج حقيقية « كنا نذهب ، وكل منافق ركوبته ، نوزع البريد في كل شوارع المدينة التي لا تسبب شمسها أي أذى .. إن هذه الدواب لم تازد في مصر ، وهي تجري قفزا وبشاط لا يصدق ، في كل شارع تمر به يقابلك بعضها ، يجري خلفها الخمار وهي تقطع المسافة الطويلة في وقت قصير » (٥٣) وكان مكان المسكاريون (الخمارون) تلك السمكات التي تفنن الرحالة في التلاعب بنطقها (موكاري . Moucari مولسکر Moulcre وأحيانا موشيرون Moucheron والأخيرة تنطق بالبعوضة أو القدابة الصغيرة) - كانوا يتقاضون أجورهم حسب طول الشوارع ومدته فكانوا يتقاضون من ٨ إلى ١٠ بارة للذهاب من طرف المدينة إلى طرفها الآخر ومن ٣٠ — ٤٠ بارة إذا شاء العميل الاحتفاظ بالركوبة نهائيا كاملا حسبما يذكر شابرول Chabral (٥٤) . وكانت مكاتبتهم الاجتماعية ضئيلة . وقد ضمنهم Nicolas إلى صفوف الباعة (المتسبين) والشبالين والحرفيين واللومسات عندما كان يمدد أبناء (الناس الدون أو الناس الأذنياء) . (٥٥) ويروي الجبرتي الكثير من الحكايات الطريفة التي تشهد على السلوك اللشين الذي كان معتادا منهم وعن أسهامهم في الخروج على التقاليد . وكان الرحالة الأوروبيون — الذين لم تفهم طبيعة الدور الذي كان

يلعبه هؤلاء في معادل الحرير. يطلقون عليهم اسم « ترجمان فينوس Truchement de Vénus » (رسل الغرام).

ولم تكن الطوائف التي ينتظم فيها الحمارون تقل عن أربع طوائف ، ثلاثة « لنقل النساء والرجال » ورابعة لنقل الأشياء والأمتعة ، لكن الجمالية وعلى وجه الخصوص « الشواغرية » كانوا هم للتخصصين في نقل الأمتعة والبضائع وكانوا يشكلون طائفة واحدة هي طائفة الجمالية لنقل الأمتعة . ولم يكن يستخدم البغال والخيول إلا الخاصة فمكانت الخيول وفقاً على استخدام المالك أما المشايخ والتجار فكانوا يستخدمون البغال ، ولم يكن من حق الأوربيين وإبناء الأقليات اليهودية والمسيحية أن يستخدموا سوى الحرير .

وكانت الحيوانات التي تؤجر تقف جاهزة في « محطات » بمعنى السكك ، تقع في جوانب الشوارع الرئيسية والأسواق « ويستطيع للمرء أن يجدها على جانبي معظم الشوارع حيث يمكنه أن يمتطي واحدة منها دون أن يكلف نفسه مشقة الحديث مع أى شخص وأن يذهب إلى حيث يشاء يقمه أحد الأولاد الواقفين هناك لهذا الغرض » (٥٦) . وكانت أهم هذه المحطات « مواقف الجمارة » و « موقف الجمال » . تقع في الواقع بالقرب من مداخل المدينة كما يقتضى الأمر ذلك . وكانت توجد عدة وكالات للحمير — « وكالة الحمير » ، حيث كانت تبث الحمير — بالقرب من الأبواب الشمالية للمدينة وهي تقطع يمر بها الجزء الرئيسى من حركة المرور بين بولاق وللمدينة ويحدد كتاب وصف مصر خمسا من هذه النقاط بالقرب من باب النصرية وباب الفتوح وباب الشمرية ، وكان يوجد حول باب اللوق ثلاثة أسواق للحمير كانت وثيقة الصلة بطائفة « الحمارين لنقل الرجال والسيدات » والتي كان مركزها في درب الحجر وكذلك كانت توجد بالقرب من باب اللوق « محطة » هامة للجمال نشأت هناك بسبب وقوع المنطقة على مشارف بولاق ، بسبب مرور التجارة من

هناك مواصلة طريقها إلى باب الحرق وباب زويلة . وكان « مبرك النوق » هذا يقع بالقرب من « رجة التين » وسوق الغلال « رقعة القمح » وهى التى كانت أهم أسواق القش والحبوب .

وفي القرن الثامن عشر كان يوجد بنفس هذا الحى « خط منزل النوق » و« درب المناخ » . وكان فى تجمع دواب الجمل هناك ما يثير إغراء السلطات عندما كانت تحتاج إلى وسائل للقتل ، وقد حاول إبراهيم بك أمير الحج على سيدى المثال عام ١٧٨٦ مرتين أن يستولى — عند اقتراب موسم الحج — على جمال المناخ دون جدوى (٥٧) وكان يوجد « مناخ للجمال » بالقرب من قناطر السباع وآخر فى الرملة التى كانت أهم مركز لتخزين الحبوب فى القاهرة وكانت باحياؤها طائفة لشيالى الحبوب كما كان بها بالإضافة للمناخ « وكالة للحمير » وكان موقف الحمار فى درب الأحمر يتأخمحى الأسواق بالقرب من مدخل القاهرة (الفاطمية) شأنه فى ذلك شأن كل محطات الركوب التى ذكرناها . وأخيراً فإننا نجد فى نفس قلب القاهرة (الفاطمية) محطات يستخدمها المسافرون . ويذكر كتاب وصف مصر وكالتين للحمير كانت إحدهما تقع فى نفس مكان « خان الحمير » الذى كانت تبنت فيه فى القرن ١٩ ركوبات أولئك الذين لهم عمل بالسوق كما يذكر

رونيه Rhoné

أما للشا كل الصحية ، فيبدو أنها قد كانت تشغل بال السلطات العثمانية . لقد فلم تكن الصحة العامة فى المدينة فى حالة مرضية . وإذا كان قد وجد فى زمن للماليك — على نحو ما — نظام للجبارى التى تتجمع لنصب فى الخليج — فإن هذه الجبارى كانت قد انسدت كلية على وجه التقريب فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، دون أن يشغل أحد باله بملاج الأمر . وهذا هو السبب فى أن شوارع القاهرة

كانت تفرق بالمياه التي تنحدر إليها من المرتفعات الواقعة شرق المدينة لتتحول فوراً إلى برك وأوحال وقد ذكر جومار Jomard أن شوارع القاهرة في يناير ١٧٩٩ وبمطر طويل « كانت مليئة بالأوحال الكثيفة وقد بلغت الأوحال هذا الحد لأن الشوارع ليست مرصوفة ، وكانت الدهشة تستولى على المرء وهو يرى قطعة من الأرض جافة ومترتبة وهي تتحول في لمح البصر إلى أرض موحلة رخوة وغيره مناسكة » (٥٩) .

أما الخليج الذي كان يستخدم كترعة تصب منها المياه أثناء فيضان النيل ، أي من أغسطس إلى أكتوبر ، فكان يصبح بقية العام مجرد مستنقع شبه جاف ، تفوح منه رائحة كريهة وتنتجع فيه كل قاذورات مدينة وتتكسده حتى يحرقها فيضان العام التالي ، وكذلك كانت هناك بعض البرك التي تتحول في بعض الفصول إلى بحيرات حقيقية ، وكان ثمة إما كن فسيحة وخالية ، كانت تزرع أحياناً أو تستخدم كمكان لتتجمع فيه الفضلات التي تتحول إلى أسمدة عضوية مثال ذلك البرك التي كانت تتجمع فيها الدماء من السلخانات وللدبايح المجاورة . وكانت البرك ذات المياه الراكدة والتي تجلب البعوض تمتلئ بالذباب في فصل الصيف . وثمة مصدر آخر للعدوى والأوبئة ، تلك هي تلال الأنقاض التي نشأت على وجه الخصوص على الحافة الشرقية للمدينة والتي انتهى بها الأمر بأن أصبحت جبلاً حقيقية كريهة الرائحة وعندما كانت تهب من جهتها الرياح في أوقات الجفاف كانت المدينة تغطى بدوامات حقيقية من الأتربة الضارة ، ففي ٧ مايو عام ١٦٩٤ - على سبيل المثال - هبت زوبعة بالغة العنف لحد غير عادي ، غطت القاهرة بموجات من الأتربة جعلت السماء مظلمة مما جعل الناس يعتقدون - وكانوا يؤذون صلاة الجمعة - أن نهاية الدنيا قد حلت (٦٠) .

وبالرغم من أن للقابر الكبرى كانت تمتد إلى شرق المدينة وجنوبها ، فقد كان يوجد البعض منها وراء الخليج ، وقد أدى التوسع المدينة في هذا الاتجاه إلى إدخالها — أى إدخال هذه المقابر — داخل إطار المدينة نفسها ، مثال ذلك مقابر (ترب) الجامع الأحمر، والرويعي والأزبكية والقاصد وقد خلق هذا الوضع بالطبع مشاكل صحية على جانب كبير من الخطورة بالرغم من أن هذه المقابر كانت أقل استعمالا من المقابر الأخرى ولم يسكن الناس يستعملونها إلا عندما لا يستطيعون — بسبب اضطراب الأمن — أن يتوجهوا إلى المقابر التي تقع خارج حدود المدينة وهذا هو ما حدث مثلا أثناء « ثورة » ١٧١١ عندما اضطرت السكان بسبب إقامة بدو أولاد حبيب في باب النصر إلى دفن موتاهم في المقابر المجاورة لبركة الأزبكية (٦١) ومنذ بدء احتلالهم لمصر ، منع الفرنسيون الدين اهتماما بمكافحة انتشار الأوبئة — بمنعوا دفن الموتى هناك وإن كانوا قد لاقوا في سبيل ذلك مقاومة حادة من الأهالي ، ولم يقدر لهذه المقابر أن تزال نهائيا إلا في القرن التاسع عشر (٦٢) .

وإذا أخذنا في الاعتبار كل هذه الظروف ، بالإضافة إلى جمل سكان القاهرة لأبسط القواعد الصحية وأكثرها بدائية، فلن يدهشنا أن نعرف أن القاهرة قد تعرضت للعديد من الأوبئة المهلكة التي حدثت في الغالب بعد فترات المجاعات والفتنة . ففي أثناء « الوباء العظيم » عام ١٦٩٢ بلغ عدد الموتى حدا وصل معه ثمن السكان إلى ٢٠ بل إلى ٢٥ كيدا ، وقد قدر قنصل فرنسا عدد ضحايا وباء الطاعون عام ١٧١٨ بما بين خمسة آلاف وستة آلاف يوميا في أشد أوقات الوباء ، كما قدر العدد الإجمالي للضحايا بحوالي ٣٠٠.٠٠٠ (ثلاثمائة ألف) ، أما عدد ضحايا وباء ١٧٦٣ فقد بلغ خمسة آلاف يوميا كان من بينهم عدد كبير من الأمراء والتجار كانت تركتهم سببا في إثراء الكثيرين (٦٣) وبعد مدة طويلة نسبيا خات فيها القاهرة من الأوبئة عاد الوباء يظهر من جديد أثناء سنوات الاضطرابات في نهاية القرن

وبالذات في عامي ١٧٨٥ — ١٧٨٦ حين وصل رقم الموتى حسب تقدير فولني Volney إلى ١٥٠٠ يومياً وكذلك في عام ١٧٩١ حين بلغ عدد حالات الوفاة ما بين ١٥٠٠ يومياً و ٢٠٠٠ يومياً (٦٣) .

وكان بالقاهرة أثناء العصر للملوكي مؤسسات علاجية عظيمة بالنسبة لمصرها مثل مارستان قلاوون (٨٤ — ١٢٨٥ هـ) ومارستان اللؤيد (١٨ — ١٤٣٠ هـ) الذي كان هو الآخر عظيماً وإن كان قد تحول إلى أنقاض في العصر العثماني . وقد كان مارستان قلاوون — وربما كان هو الوحيد من بين هذه المؤسسات العلاجية التي قدر لها أن تبقى بالناهرة ، عندما زاره ديزجينت Des genettes وبصحبته الشيخ عبد الله الشرفاوي عام ١٧٩٨ — كان في حالة تدهور تام ، ففي هذا البني الواسع الذي يضم ثمانى غرف كبيرة يمكنها ان تضم ما يقرب من مائة مريض ، لم يكن ثمة — ذلك الوقت — سوى ٢٧ مريضاً وأربعة عجبولين و ٢٥ سريراً خشبياً و ٥٠ سريراً حجرياً ، هي كل أثاث البني وقت الزيارة . ولم يكن زلاء المارستان يلقون أية رعاية وكان يكتفى بتقديد الطعام لهم . وكان قسم الأمراض العقلية يتسكون من ثمانية صغيرين واحد للنساء وآخر للرجال وبكل فناء ثمانية عشرة كشكاً ، ومع ذلك فإنه إذا كان هذا البناء الرائع قد أصابه التدهور التام بسبب إهمال الأتراك والماليك — حسب تعبير جومار Jomard — فإنه يعد أحسن حظاً من غيره فقد بقي منه على الأقل شيء بينما لم ير الفرنسيون من المارستان القديم (اللؤيد) سوى أطلال وخرائب أهملت من زمن بعيد (٦٥) ، وفيما عدا مارستان قلاوون ، لم يكن بالقاهرة سوى بعض التسكايّا (تسكية) يعود تاريخ إنشاء معظمها إلى العهد العثماني ، لكنها كانت مجرد صوامع للدرأويش وليست مستشفيات حقيقية . ويتفق هذا التدهور في مجال المؤسسات العلاجية — مع تدهور الطب العربي في مصر الذي اقتصر

ممارسته في الثالـب - في القرن الثامن عشر - على الأجانب وأبناء الأقليات المسيحية واليهودية .

ثالثا : التحضر والبنية الحضريـة

إن عدم وجود إدارة مسئولية ، نوعية ومتخصصة ، عن شئون ومشاكل البلديات والمرافق ، بالإضافة إلى تلك العناية الضئيلة التي كانت يوليها الحـكام لهذه الأمور ، لم يؤد إلا إلى نوع من التزق الحضري . ودراسة شئون القاهرة أثناء فترة الحكم العثماني يكشف لنا - في الواقع عن ملامح لهذه الفوضى ، تبعث على القلق .

١ - فوضى للمرافق :

ازدادت خطورة هذا الإهمال الإداري بسبب تصرفات بعض الخاصة الذين كانت فكرة الصالح العام غريبة عليهم تماماً . ولم تكن السلطات لنهزم - ولا كانت بتقادرة على التصدي لتلك الاعتداءات التي شوهت شبكة المرافق بالتدريج ، فلم تكن تتدخل إلا عندما تحتم اضـرورة ذلك ، حين يصبح الوضع بحيث لا يمكن التساهل فيه .

والأمثلة عديدة على تلك المخالفات التي ارتكبتها أناس أساءوا استخدام سلطتهم للاستيلاء على « الملكية العامة » ، فلي سبيل المثال ، قرر الأمير يوسف بك (التوفي عام ١٧٧٧) - رغبة منه في تجميل البيت الذي كان قد شيده في بركة القيل - أن يوسع درب الحمام فاشترى للنازل التي كانت تـعوقه أو استولى عليها عنوة ، وشق شارعاً وأقام بوابة كبيرة ، ورغبة منه في إنشاء ميدان نسبـح أمام بيته فقد أـتوى أن يهدم مسجد خير بك حديد الذي كان يحول دون تنفيذ هذه الرغبة ليشيده في مكان آخر ، لكنه عدل عـث ذلك في النهاية استجابة للنصيحة التي أبداهـا له حسن الجبرتي حين استشاره هو في هذا الأمر ، ومع ذلك - فربما كان الأمير قد

سالم - بإجراءاته تلك وطى نحو ما - في تحسين حال الطرق (التنظيم) ، بينما فعل الشيخ أحمد النفراوى (المتوفى عام ١٧٩٢) العكس من ذلك حين استولى - وكان وقتها ذا نفوذ كبير استمد من تقدير على بك الكبير له - على قطعة أرض تدخل في نطاق الطريق العام لأشيد عليها بيته في الجزيرة - ولكن ما أن مات راعيه حتى زالت خطورته ولحق به المار وهدم منزله . وعندما ابتنى شيخ آخر - هو الشيخ حسن بن سالم الهوارى شيخ الصايدة بالأزهر المتوفى عام ١٧٩٥ - لنفسه منزلاً في سوق القشاشين بالقرب من الجامع فإنه اعتدى على اللاتيكات المجاورة ولم يتردد في هدم مدرسة السنانة كي يتخذ من انقاضها مواد لبناء بيته (٦٦) ، وعندما بحث حسن باشا عن « حوض » ليكمل منه نافورة فإنه رنا إلى الحوض الموجود تحت قل الكباش والذي كان يسمى « الحوض المرصود » وأمر بإحضاره ولم يعدل عن ذلك إلا لأن وزن الحوض كان من الثقل بحيث استحال نقله (٦٧) .

ومن الواضح أن حوادث الاعتداءات على اللاتيكات العامة هذه لم تتوقف في أية فترة ، ففي عام ١٨٠٠ اقترح المهندس لويير Lepère هدم كل البيوت الموجودة فوق قنطرة الموسيقى على يد فرقة الحرس ، بل لقد كان من المعتاد أن يقوم سكان المدينة بفتح ثغرات إضافية في الأسوار نفسها لا ستمالهم الشخصى ، وقد كتب مينو في ٢٥ يوليو ١٨٠٠ إلى بليار Belliard قائد القاهرة يطلب إليه أن يتأكد من إغلاق هذه الفتحات ويؤكد عليه أن « أحداً من سكان القاهرة لا يجوز أن يكون له باب خاص به في السور وتحت تعمره » (٦٨) . إن إنشاء للنازل والحوانيت في ظهر المنشآت العامة كان أمراً شائعاً بالقاهرة ، وعندما تقرر عام ١٧٨٩ مثلاً إعادة فتح باب مسجد السلطان حسن الذى ظل مغلقاً منذ أحداث عام ١١٤٩ هـ (٣٦ - ١٧٣٧) استوجب الأمر هدم الحوانيت التي كانت قد بنيت هناك عند سفع الباب وكذا « البناية » الصغيرة والواطة التي نشأت أمامه (٦٩) ومع ذلك فقد ظلت قائمة حول

هذا المسجد الفخم تلك «النازل الضيقة» الصغيرة والشديدة الانخفاض والتي كان يظن «أنها مخصصة للحيوانات الدنسة» كما وصفها جومار . وقد حدث نفس الشيء بالنسبة لأغلب مساجد القاهرة الأخرى بل وبالنسبة لأسوار المدينة التي قرر الفرنسيون أن يخلصوها عام ١٨٠٠ من كل اللباني الطفيلية التي تموق الدفاع عنها (٧٠) .

وبما كان يعوق حركة المرور في الشوارع التجارية بالقاهرة تلك «المصاطب» الحجرية والطينية التي كانت مبنية أمام المحلات والتي كان أصحاب هذه المحلات يجلسون عليها عادة ليصرفوا شئونهم مع عملائهم ، فقد كان عرض المصطبة يبلغ للتر بل للتر ونصف أحيانا ، لذا فإن للمر الباقى من الشارع كان بالغ الضيق ، عندما كان الناس يضطرون أوقات الأزمات أن يقضوا الليل بالشوارع لأنهم كانوا يستخدمونها كأجرة للنوم ، وكان بإمكانهم أن يستخدموها أيضاً كتأرييس ، لذا قرر الفرنسيون عام ١٨٠٠ إزالتها من معظم الأسواق بحجة توسيع الشوارع بينما كان القصد الحقيقي من وراء ذلك هو منع استخدامها في حالات التمرد ، ولكن الوقت لم يسعفهم لتعميم هذا الإجراء الذى سبب الضيق البالغ للتجار ، إذا كان عليهم - نتيجة لهذا - كما يذكر الجبرتى أن يظلوا داخل الدكاكين «مثل الفيران في الشقوق» . وفي الواقع فإن هذه المصاطب التي طالما أثارت سخط الحكام المهتمين بشئون المرافق لم تتم إزالتها نهائياً إلا على يد محمد علي (٧١) .

وفي مثل هذه الظروف ، فلن يكون من المدهش أن نجد شوارع القاهرة تتميز بضيقها الشديد وبعدم انتظام تخطيطها ، فيما عدا بعض الطرق الرئيسية الواسعة والمستقيمة نسبياً . ويلاحظ جومار أن اتساع شوارع القاهرة كان يبلغ من ١٥ إلى ١٥ قدماً ويصل أحيانا إلى ٢ أو ٢ من الأقدام فقط ، ويؤكد دوجرو Doguereau أن بعضا من هذه الشوارع كانت لا تقسع لمرور رجلين متقابلين . وعندما طلب محمد علي مشورة العلماء عن المرض الذي يجب أن يكون عليه

الشارع الجديد الذى أراد أن يشقه تجاه الموسيقى أفتوا بأنه ينبغي أن يكون عرض يسمح بمرور جمالين محباين وهذا ما يقدم صورة واضحة عن بساطة « المفاهيم الحضارية » فى هذه الفترة . وحيث أن منازل القاهرة كانت مرتفعة لحدما وتتكون فى المادة من ثلاثة أو أربعة طوابق وحيث أن الثمرات ذات اللشريات كانت توشك أن تتلاشى ، فلم تكن ثمة حاجة لمنطقة الشوارع بالسقوف (سقفة) التى كانت تقام عادة لحماية الأسواق الكبرى من وهج الشمس (٧٢) ومن جهة أخرى فإن شوارع القاهرة - التى كانت تبنى بلاخطة وتعرض لاعتداءات الخاصة كانت ممتزجة لحد كبير . إن المحاور الرئيسية للخطة البدئية قد اتهمها ذلك التوالد السرطاني للابنية الطفيلية . كما أن الخطوط للمترجة للشوارع تفصح ما تعرضت له تلك الشوارع الصغيرة من انتهابات ، وقد نشأ كثير من الأزقة نتيجة لذلك حين كانت تسد الشوارع نتيجة لأعمال من هذا النوع « فالزقاق هو النقطة التى يسد عندها الشارع » كما يذكر وصف مصر . وعندما تأمل خريطة القاهرة كما يقدمها وصف مصر فنلاحظ أننا لو قمنا بتوصيل تلك الشرائع الصغيرة من الشوارع لظهر الخط الأصيل لهذه الشوارع والذى قطعته مثل هذه البنايات إلى تلك الشرائع التى توضحها الخريطة . ويذكر تيفنو Thevenot أنه « ليس هناك بالقاهرة شوارع بالمعنى للفهوم ، وإنما هناك فقط مجموعة من الحوارى التى تشكل دوائر ومنعطقات بما يوضح جيداً أن كل شوارع القاهرة قد بنيت بدون أى تخطيط للمدينة فشكل واحد كان يختار على هواه رقعة الأرض التى سيبني فوقها دون أن يمينه ما إن كان بذلك يسد الشارع أم لا » (٧٣) .

وهكذا كانت حركة المرور فى شوارع القاهرة وبالذات فى أحياء الأسواق « وسمى أكثر حركة وازدحاماً » بالنمى الصوبية كما يذكر أمبير Ampere عام ١٨٤٠

فلاشئ يبدو أكثر حركة وزحاما من شوارع القاهرة ، ولك أن تصور ثلاثين ألفا من الناس يجرون أو يعجبون في حميرهم في شوارع ضيقة ومتعرجة . إنك ما أن تدخل هذه الدوامة حتى تصم أذنك صرخات الحمارين والمارة ، ويكون عليك أن تأخذ حذرك من أن تدوس بقدميك أولئك السيدات والأطفال الجالسين في هدوء تام وسط كل هذه الضجة كما عليك أن تأخذ حذرك من أن تمرض جزءا من ملابسك أو حتى من جسمك لما قد يصطدم به في أية لحظة وكم يكون الغريب الذي يجد نفسه في شوارع القاهرة لأول مرة ضحية لقلق مستمر « (٧٤) وما أن كانت تحدث ظروف غير عادية لحدما حتى يتضح عدم كفاية هذه الشبكة من الشوارع . ففي أثناء « الثورات » المدينة التي عرفها القاهرة أيام المئائين كان ضيق هذه الشوارع يحول دون نقل المدافع إلى مسرح العمليات . وفي عام ١٨١٤ ، عندما قرر الباشا أن يمر موكب كبير لحد غير عادى احتفالا بزواج ابنته ، استوجب الأمر أن يرسل جنودا من الشرطة قبل يومين من الاحتفال ، ويديم المقييس ليتأكدوا من أماكن مرور العربات في الطرق التي ينتظر أن يمر بها الموكب ولسكى يزيلوا كل ما يمكن أن يعيق حركة المرور (٧٥) .

٢ - إنجازات حضرية :

عرفت القاهرة أيام الحكم المئاني نشاطا معماريا مشرفا ، وإن كان أى من تلك الإنشاءات التي تمت في تلك الفترة لا يمكن له أن يقارن بالطبع بتلك النيات الرائعة التي خلفها المهمل المملوكي سواء فيما يتصل برحابة الأناق للمارى أو فيما يخص بروعة التنفيذ . لكن كثرة المنشآت - حتى على هذا المستوى للتواضع - تشهد بأن روح البناء في هذا المجال لم تختلف مطلقا مع الهزيمة ، بل إن الكثير من هذه المنشآت يكشف عن وعى واضح بالحاجات الحضرية . ونحن إذا كنا سنعتبر عملية تشييد الحمامات - وهي عملية يتضح فيها الاهتمام بالصالح العام - مجرد شيء ثانوى

بالتقاييس إلى ما نرغب فيه من الحصول على منجزات حضرية أكثر جدوى ، فإن تضاعف عدد الأسبلة (سبيل) يشهد بلا شك على تلك الرغبة في العمل لصالح الجماعة وعلى الرغبة في سد احتياجات اجتماعية مساوية للرغبة في الحصول على مجد شخصي .

إن تلك السبل في القاهرة اليوم - وبعضها لا يزال على روعته بينما تدهورت حالة البعض تنهض في كل مكان شاهدة على تلك القرون الثلاثة من الحكم العثماني ، كما أن الشئون الحضرية واحتياجاتها لم تسكن غائبة تماما في « اللبازية للمعمارية » هذه : كاصلاح مشروع ترعة القلعة على يد على باشا (١٦٦٩) وحسن باشا عام (١٦٨٩) وعبدى باشا عام ١٧١٦ ومحمد باشا ١٧٢٢ وكتريم الجسر المسمى « القنطرة الجديدة » الواقع على الخليج على يد على كتنخدا قبل ١٧٢٦ وكذلك إنشاء عبد الرحمن كتنخدا (المتوفى عام ١٧٧٦) لجسرين على الخليج هما بلا شك قنطرة الموسيقى والقنطرة الجديدة .

ولكن هذه المشروعات وثيقة الصلة بالصالح العام لا تمثل إلا أقل الأشياء إذا نحن أخذنا في اعتبارنا أن النصوص التاريخية والآثار تضع أيدينا على ما يقرب من ٤٠٠ بناء أو ترميم للمنشآت العامة فيما بين ١٥١٧ و ١٧٩٨ .

ولكن من جهة أخرى ، فإن تلك المنشآت في الفترة العثمانية بالقاهرة كانت — على وجه التقريب — مشروعات متفرقة ومنهولة لا ترى فيها إلا ملأ دلالة على اهتمام بشئون التحضر أى على الرغبة في التنظيم الحضري بطريقة منطقية أو حتى على الأقل بطريقة معقولة . لكن نعمة حالة — مع ذلك — تستحق وقفة خاصة تلك هي حال عبد الرحمن كتنخدا الذى يعتبر أكبر « بناء » في القاهرة العثمانية . إن عدد المنشآت والترميمات التى تنسب إليه يقارب الأربعين ولو أننا حاولنا أن نوضح هذه الأعمال المعمارية على خريطة فسيبدو كما لو أن الأمير قد غمر القاهرة بمنشآت بالغة التنوع دون أن يحاول رغم ذلك أن ينشئ وحدة متكاملة من البنايات ، بل وحتى

دون أن يركز جهوده للمعمارية المرموقة في حى بذاته، الشيء الذى كان يمكن أن يؤدي إلى تغيير طراز هذا الحى .

إننا رغم ذلك لانعرف إلا القليل النادر من المشروعات ذات الصلة بشئون المرافق والبلديات . ويعود الفضل في إنشاء أهم للمشروعات من هذا النوع إلى الأمير المشهور رضوان بك الذى سيطر على الحياة السياسية في مصر لمدة ربع قرن أى حتى وفاته عام ١٦٥٦ . وإن كنا للأسف لانعرف عن هذا المشروع الذى تدلنا عليه ما بقيت منه من بنايات إلا القليل . لقد بنى رضوان بك عام ١٦٥٠ كل الحى الواقع خارج باب زويلة — ربما لأنه كان قد شيد هناك قصرأ لم تلب نواب الدهر كلية من عظمته . وعند طرف القصر مباشرة أقام رضوان بك سوقا كاملة — « قسبة رضوان » — وهى الآن واحدة من أجمل الأسواق للنظافة المخصصة لإيواء صناعات وتجارات الأحدثية « القوافين » وكانت القسبة بمثابة وقف تخصص دخوله للأموال الدينية والخيرية . أما من حيث الترض منها فقد كانت قبل كل شيء واحدة من المنشآت الحكومية ومع ذلك فإن كونها رسمية لم يمنع مطلقا من الاهتمام بالتفاصيل ، بل لقد وصلت في مجموعها إلى درجة من العظمة الحقيقية . وكان الحى جميعه يحمل بصمات رضوان بك الذى أنشأ هناك أيضا زاويتين (زاوية) وسبيلا كان مقره شارع الترية (٧٧) .

وإذا كانت معلوماتنا عن هذا المشروع ضئيلة ، فإن مانعرفه عن الظروف التى أنجز فيها الأمير ابراهيم أغا — في نفس الوقت تقريبا — مشروعاته صلة بشئون البلديات ومن نفس النوع فى حى المهجر . إن مانعرفه عن هذا أقل بكثير . وربما كانت النواة هنا أيضا — أى نواة نجم — ديد الحى بأكمله — هى وجود بيت لهذا الأمير ابراهيم أغا مستحفظان الذى قام بترميم المسجد المجاور « مسجد آق سنقر » على نمط تركى وخاصة باستخدام للرمبات الخزفية على نطاق واسع حتى اشتهر باسم « الجامع الأزرق » وبني هناك مقبرة له

وكل الشواهد تدل على أن الربع الذى شيد أمام المسجد كان جزءاً من مجمع كان يضم كذلك المارة السكنية الكبيرة التى كانت تقوم أبعد من ذلك قليلاً جهة الشمال لكن هذه المارة التى أنشئت عام ١٦٥١ على يد إبراهيم أغا كما تدل على ذلك الكتابة التى وجدت عليها قد اختفت للأسف منذ وقت قريب ، ولم يمد يبقى الآن من هذا المجمع الذى كان - إن نحن حكمنا عليه بما تبقى من واجهة الربع - بالغ الروعة سوى بعض الأتقاض . إن الرغبة فى هذه « العملية المقارية » التى عادت بالخير على هذا الحى كان الهدف منها ولا ريب هو الحصول على دخول مادية مضمونة لجامع آق سنقر عن طريق إيرادات الوقف ، لكن للنشئات التى أقامها محمد باشا فى ضواحي القلعة لا تعتبر مجهودات حضرية حقيقية . لكننا نذكرها هنا بسبب عددها من جهة ومن جهة أخرى بسبب الاهتمام غير المادى لحد ما والذى أبداه هذا الحاكم تجاه هذه الأمور كما سبق أن لمسنا ، فمن بين ما أنشأه : جامع وحمام فى قراميدان ، وتسكية للفقراء على نظام الخلوتية مزودة بمطبخ وبيت لاستقبال الفقراء ومدرسة للأطفال ومصاطب كبيرة الحجم لتخزين الملابس الخاصة بالاحتفالات ، ولإقامة احتفالات المحمل ، كما رسم حديقة النورى وقاعة النورى (٧٨) :

٣ - تخصر تلقائى :

إذا أهملنا التفاصيل وأخذنا الأمور فى مجموعها ، فسوف نرى أن القاهرة العثمانية لم تسكن مطلقاً نهياً للفوضى فقد كان للظواهر الاقتصادية والاجتماعية أثرها التنظيمى على بنية القاهرة كنوع من « التنظيم الطبيعى » يودى إلى أن تصلح للدينة نفسها بنفعها . وإذا كانت ما اكتشفناه من أمثلة يدل على قلة الجهود التى اهتمت بالشئون الحضرية ، فقد كان يحدث مع ذلك أن يجلب التطور الاقتصادى لحي ما إلى هذا الحى تجديدات تلقائياً . وكمثال لتغير من هذا النوع نقول أن ازدهار حى الجمالية الواقع جنوب باب النصر عند نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر

يعود ولا ريب إلى ازدياد واتساع النشاط الاقتصادى للتجار السوريين بالقاهرة وإلى
تجارة البن والنوابل الرائجة . وقد كان هذا الازدهار أحد الملامح البارزة في
التاريخ الحضري للمدينة أثناء الحكم المائى . فقد أدى إنشاء ذلك العدد من المنشآت
إلى تغيير مضطرد في بنية النسيج . ومن بين هذه المنشآت على سبيل المثال : وكالة
وسبيل أوداباشى ، سبيل وكتاب أوداباشى ، بوابة حارة البيضة التى يرتبط إنشاءها
على الأرجح بتغيير في نظام السكنى ، وكالة « ذو الفقار » كمنحدا من طائفة
المستحفظان التى جعلتها ترميمات باسكال كوست Pascal Coste تحتفظ
بكامل روحها ويعود ذلك كله إلى عام ١٦٧٣ أما في عام ١٦٩٤ فقد أنشئ : وكالة
وسبيل عباس أغا ، وأنشئت في تاريخ مقارب وكالة بازرة ووكالة السكخيا التى
ورد ذكرها في كتاب وصف مصر والتى يمكن أن تعود إليها اليوم روحها السابقة بقليل
من الجهد ، وأنشئ في عام ١٧٢٧ سبيل ، ووكالة الصابون ، وفي عام ١٧٤٤
أنشئ سبيل وكتاب عبد الرحمن كمنحدا وفى حوالى ١٧٤٥ أنشئت وكالة ومستى
وزاوية محسن رضوان .

وعندما نلقى الحياة الاقتصادية ضرورة ذلك التقارب الجغرافى بين النشاطات
للتسكامة أو للارتباط فإنها بذلك تؤدي إلى خلق تجمعات مترابطة البنية تقدم القاهرة
عليها الكثير من الأمثلة ذات الدلالة ، ففي فترة كان باب زويلة فيها يمثل حد للمدينة
كان يوجد في الجنوب للشرق لهذا الباب سوق هامة للأغنام (سوق الغنم) تجاوره
عدة مخازنات وعند الجنوب الغربي على نفس المسافة بين باب زويلة وبركة الفيل
والخليج كانت توجد المدايع ، وعندما كانت هذه النشاطات « الأم » تغير مكانها
بعد ذلك بسبب نمو للمدينة في هذا الاتجاه ، وكانت الحرف « التابعة » التى نشأت
في هذه المناطق لارتباطها بوجود النشاطات السابقة تظل في مكانها مثال ذلك تجار
وصناع الجلود (القوائين) في قصبة رضوان وصناع البرادع في سوق السروجية

وتجار وصناع القرب الجلدية في القرية . أما توطن بعض الحرف — جغرافياً —
بجوار القلعة مقر الحكومة وموطن سكنى عدد هام من العسكريين والأوجاقات
فيمكن تفسيره بأسباب اجتماعية أكثر منها اقتصادية ، إذ كانت هذه الحرف تشبع
احتياجات الطبقة الحاكمة : كصنع وبيع الأسلحة في سوق السلاح وصنع وبيع
البارود في البارودية بالقرب من الرملة . وسوق الخيل في نفس ميدان الرملة
وصنع وبيع لوازم السفر (صناعات وتجارات الخيام في الخيامية ، وصناعات البرادع في
البرادعية في الرملة وصناعات الماهيز في الركبة) .

إن البنية العامة للمدينة تبدو كما لو كانت تسير وفق تنظيم منطقي هيأته تفاصيل
الحياة نفسها دون تدخل من جانب السلطات . ففي أحياء الوسط الواقعة بطول
قنطرة رضوان محترقة القاهرة (الفاطمية) من الشمال إلى الجنوب كانت تتجمع أغلب
صناعات الترف وأهم وأكبر الأنشطة التجارية والنقدية وحركة التوابل والبث ،
وكانت تجارة المنسوجات تشغل قلب المدينة نفسها بين الجمراوى والجامع الأزهر
وخان الخليل والصاغة ، وفي قلب المدينة (الفاطمية) كانت توجد ثلاثة أرباع عدد
الوكالات (وكالة) التي ورد ذكرها في قائمة وصف مصر ، وكذلك على وجه
التقريب كل الخانات (خان) ، وفيما عدا بعض صناعات « الترف » وبعض
الصناعات ذات الماضي المريق في هذه المنطقة كالأشياء النحاسية التي كانت تحتل
مكانة هامة في الخريطة الاقتصادية للمدينة — فيما عدا هذا كانت كل النشاطات
الحرفية مبعدة خارج القاهرة (الفاطمية) ، أما تلك النشاطات « الصناعية »
التي يمكنها أن تسبب الضيق للسكان فقد بمدت بوضوح إلى تخوم المدينة مثال ذلك .
مصانع الزيوت والفعامات والجارات والجباسات وإن أية دراسة مقارنة تقارن بين
قاهرة القريزي وقاهرة الجبرتي سوف تبين بوضوح كيف أن تدهور حرف معينة يترجم
جغرافياً ببقاؤها المستمر عن مركز التكسب الاقتصادي ، ومن جهة أخرى فإن

أية دراسة عن التبدلات التي تمت في قلب القاهرة (الفاطمية) منذ نشأتها سوف تكشف بوضوح عن التغيرات الأساسية في الأهمية اللسبئية لمختلف الحرف .

ويرتبط توزيع الأحياء السكنية بتفاوت اجتماعى صارم ، فأبناء «البورجوازية» من شيوخ وتجار ميسورين كانوا يفضلون سكنى القاهرة (الفاطمية) على مشارف الأحياء التجارية وبجوار الجامع الأزهر . وكذلك بركة الأزبكية التى كانت فى ذلك الوقت مركزاً مفضلاً للاصطياف شأنها فى ذلك شأن شواطئ الخليج وكان أبناء الطبقة الحاكمة من ضباط الأوجاقات والبسكوات قد بدأوا ينقلون بيضاء مقر إقامة من حول القلعة إلى ضواحي بركة الفيل وفى النهاية إلى الأحياء الراقية فيما وراء الخليج مع تفضيل متزايد لضواحي بركة الأزبكية التى كانت فى الطريق لى تصبح حوالى ١٧٩٨ الحى الارستقراطى المفضل . وكانت الأحياء الشعبية تنقسم فى المناطق المتاخمة غرب وجنوب وشرق وشمال المدينة أى فى المناطق التى كانت فيها النشاطات التجارية المختلفة أقل تطوراً والتى كانت تستقر فيها تجارة الجملة للمنتجات الأولية المرتبطة بالريف والتى تحتاج لخلاء فسح ، وكذا للمهن أو الحرف التى تحول دون سكنى اليسورين .

وكما كان للبيئة الحضرية للقاهرة طابع منطقي إذا نظرنا إليها فى مجموعها فإن التغيرات التى سجلت داخل هذا التفاعل التلقائى الناتج من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ترتبط بنظام منطقي محدد بالرغم من أننا نجعل الظروف الصحيحة التى تحققت فيها هذه التغيرات ، كما أن صمت المصادر التاريخية عن هذا الموضوع علامة واضحة على قلة اهتمام الناس فى تلك الأيام بالشئون الحضرية ، وأبلغ الدلالة على ذلك هو حال المداينغ التى نشأت أول الأمر فى منطقة حوارى تقع خارج القاهرة (الفاطمية) جنوب غرب باب رويلة وغير بعيد عن بركة الفيل ، وفى تاريخ لانمرفه على وجه الدقة — والذي يمكن تحديده على وجه التقريب فى حوالى منتصف القرن

السابع عشر — حتم نمو المدينة المتزايد نحو الجنوب مع الزيادة المضطردة في عدد « السكار » الذين بدأوا يتوطنون حول بركة الفيل — حتم ذلك كله انتقال الأعمال — وخاصة المقلقة للراحة منها — من هناك واتجهت حركة « الدباغين » تجاه الطرف الغربى للمدينة بالقرب من باب اللوق في مكان يقدم فوائد متعددة : وجود السلخانات الكبيرة هناك ، وسهولة المواصلات مع بولاق مركز تجارة الجلود ، القرب من المياه حيث بركة السقاين وخليج المغربى والنيل ... وقد تم هذا الانتقال بلا شك على شكل موجات هجرة من الدباغين وليس نتيجة لقرار نوعى من سلطات « البلديات » لكن المؤرخين يلزمون الصمت التام عن مثل هذا الانتقال الذى يشكك ولا ريب حدثاً هاماً فى التاريخ الحضرى للقاهرة .

وفى مقابل ذلك فإن انتقال صناع وتجار البارود (البارودية) قد تم نتيجة لأحداث مدوية سجلها المؤرخون ، ففى القرن السابع عشر كان (البارودية) يقيمون غير بعيد من باب زويلة وجامع المؤيد فى حى الباسطية وهى المنطقة التى كانت تقع على حدود المدينة لكنها الآن تقع فى القلب . ومن الواضح أن توطن مهنة كهذه — مع ما لها من أخطار واضحة — فى منطقة مزدحمة أمر غير منطقى لحد بعيد . وفى عام ١٦٧١ شب حريق فى محلات سوق البارود تسبب فى خسائر فادحة وفى موت العديد من الضحايا كان من بينهم ابنة يوسف بك قائمقام ، وهنا أمر الباشا بنقل هذا السوق إلى المحمودية بجوار الرملة وهو حى أقل ازدحاماً وقريب من القلعة ، ولكن ما أن أعيد بناء محلات الباسطية حتى عاد تجار البارود ليقيموا فيها مما أدى لراحة سكان الرملة الذين لم تسكن فى مجاورة أولئك التجار لهم ما يمكن أن يبعث على الطمأنينة . ولكن بعد ذلك بسنوات ، فى عام ١٧٠٣ وبعد حريق ثان فى البارودية تقرر نقل تجار وصناع البارود — نهائياً هذه المرة — إلى الرملة ولكننا لانعرف أية سلطة على وجه التحديد هى التى اتخذت قرار الأبعاد هذه المرة .

خاتمة

إن ما يمكن أن نخرج به من دراسة للشاكل الحضرية — على وجه الخصوص — بالقاهرة العثمانية هو قلة الاهتمام الذي كاد يولييه حكام المدينة ومديري البلديات بها بصفة عامة إلا عندما يصل الأمر حداً يهدد باضطراب النظام . وفي الواقع ، فمن هذه الزاوية نفسها — في غالب الأحيان وعن طريق القمع على الدوام — كان من الواضح أن السلطات العثمانية لاتمس شئون البلديات إلا عندما يتهدد القاهرة خطر ملموس تفجر نتيجة لإهمال طويل وليس بدافع الاهتمام الحقيقي والجاد بهذه الأمور .

إن هذا الخواء التام ، بالإضافة إلى الغيبة التامة لأي تنظيم « محسوس » للبلديات يفسران تلك الفوضى التي تنضج في تفاصيل مدينة القاهرة وعلى وجه الخصوص في تفتت شبكة الطرق والشوارع ، ومع نقص الاهتمام هذا أو بالأحرى في هذا المعجز البادى من السلطات السياسية فإن أى تنظيم شعبي لم يكن في حال تمكنه من القيام بهذا لدور في شئون البلديات ، لا الطوائف الحرفية التي كان نشاطها المهني يخضع لحد ما لإشراف الحكام ولا الأحياء التي لم تسكن لحياتها مبات الحياة العامة الحققة . لقد كانت الطوائف والأحياء (الحارات) تقوم فقط بدور الوسيط بين السلطة والرعية .

ومع ذلك ، فإذا نظرنا للأمور في مجموعها ، فإن القاهرة تكشف عن نفسها كمدينة ذات بنية ملتحمة نسبياً . لقد فقدت بصفة عامة ذلك التنظيم الصارم الذي كانت عليه عند نشأتها ، لكن الأمثلة على تدخل متحرر وواع من هذا النوع من جانب السلطات كانت تقل شيئاً فشيئاً أثناء الحكم العثماني ، ومع ذلك نمت توازن معين في شئون البلديات وكان يتحقق تدريجياً مع هذا بتأثير التفاعلات الذاتية للقوى المادية والبشرية التي كانت تمارس تلقائياً فعلها المؤثر في هذا المجال . .

— العنوان الأصلي للمقال هو :

Problèmes urbains et urbanisme au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècles.

وفى الترجمة استخدمنا كلمة القاهرة (الفاطمية) فى مقابل كلمة Qahira بينما ترجمت كلمة Le Caire بالقاهرة فقط أحيانا وبالمدينة فى أحيان أخرى .

وقد تقدم هذا البحث الى تدوة الفية القاهرة (أبريل ١٩٦٩) .

— ١

Jouvin de Rochefort, Le voyageur d'Europe, Paris 1684, 31-33.

I.M. Lapidus, Muslim cities in the Later Middle Ages. — ٢
Harvard, 1967, 78

R. Mantran, Istanbul, Paris, 1962, 123-177 — ٣

٤ — انظر على سبيل المثال :

Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, Oxford,
1951, I, 277-278.

وكذلك :

G. BAER, Egyptian Guilds, Jerusalem 1964, 77—126.

BAER, 77—78. — ٥

٦ — ترقيم الطوائف هنا هو نفس الترقيم الذى اتخذناه فى الدراسة التى نشرناها فى مجلة Arabica VI—2, 1957 تحت عنوان : قائمة بالطوائف الحرفية فى القاهرة عام ١٨٠١ :

Une liste des Corporations de métiers au Caire en 1801.

أما الارشادات الطبوغرافية المعطاة (مثلا : : 6 H 276) فهى مأخوذة من شرح خريطة مدينة القاهرة ، كتاب وصف مصر .
(Etat Moderne) (Paris, 1812 II — 2, 591—657.)

ومن خريطة القاهرة الواردة بكتاب وصف مصر .

— ٧

Archives de l'Expédition d'Egypte, chateau de Vincennes
(Vincennes), B6, 10, 26 Octobre 1798.

٨ — عن أحياء القاهرة انظر مقالنا : أحياء القاهرة الشعبية والحركات الجماهيرية التي قامت فيها — مجلة الطليعة القاهرة عدد يوليو ١٩٦٨ وهى ترجمة لمقالنا :

Quartiers et mouvements populaires au Caire au XVIII
siècle

وقد نشر فى :

Political and Social Change in Modern Egypt, Londres
1968, 104-116.

وانظر كذلك مقالنا عن الأحياء الارستقراطية بالقاهرة فى القرن
الثامن عشر — مجلة المجلة القاهرية ، مايو ١٩٦٩ .

— ٩

Niebuhr, voyage en Arabie, Amesterdam 1776, I, 88. Description,
Etat Moderne II—2 Jomard, Description de la ville du
Caire, 661 (Jomard). Sauvaire, Description de Damas, Paris
1894, 454, note 43. Pris d'Avennes, L'Art Arabe, Paris
1877, 80—81.

Jomard, 580. Vincennes, B610, 31 Octobre, 1798. — ١٠

Jomard, 580. Vincennes, B610, 31 Octobre, 1798 — ١١
Cautionnement des Cheikhs de quartier.

١٢ — كتبت أسماء الأحياء حسبها ورد بقائمة وصف مصر . أما وثائق
الأرشيف المشار إليها فهى وثائق المحكمة وهى مودعة حاليا بمحكمة
الأحوال الشخصية فى شبرا وكذلك وثائق القلعة .

٣ — انظر كما سبق أن ذكرنا مقالينا عن الأحياء الشعبية (الطليعة
يوليو ١٩٦٨) وعن الأحياء الارستقراطية (المجلة مايو ١٩٦٩) .

١٥ — انظر على سبيل المثال :

J. Coppin, Retation de voyages, Lyon 1686, 195 (1638), G.
Bremond, Viaggi, Rome 1679, 44 (1644); Thevenot, Rela-
tion d'un voyage, Paris 1664, 230 (1657); Jouvin de
Rocheftort, 32 (vers 1670).

١٦ - أحمد شلبي : كتاب أوصاح الاشارة . مخطوط بجامعة ييل :
Yale, Landberg No. 3, 218 a-b.

١٧ - على سبيل المثال النـ ١٠ بارات التي دفعت لبواب خارة درب
الأحمر من تركة محمد العطار (وثائق المحكمة الشرعية - عسكرية سجل
٢٢١ ص ٣٤٤ سنة ١٧٩٢) .

١٨ - De La Croix, Ms. B.N. Paris, Mss français, Nouvelles
acquisitions, 4989, 73—74.

وانظر كذلك :

Jouvin de Rocheford, 32.

١٩ - انظر على سبيل المثال : الجبرتي . عجائب الآثار أجزاء ٢
(ص ١٩٣) ، و ٣ (ص ص ٢٤٠ ، ٢٨٤ ، ٣٤٢) و ٤ (ص ص ٧٠ ،
٢٢٣) . طبعة بولاق ، ١٢٩٧ هـ .

٢٠ - الاسحاقى : كتاب اخبار ، القاهرة ١٢٩٦ ، ٢٥٥ وابن أبى
السرور ، كتاب الكواكب . مخطوط .

B.N. Paris, arabe 1852, 38b.

٢١ - الجبرتي ج ٢ ، ص ١٧ - وأرشيف دار الوثائق القومية .

٢٢ - الجبرتي ج ٣ ص ص ١٣ ، ١٨ ، ٢٩ .

٢٣ - أرشيف المحكمة الشرعية (عسكرية) سجل ٢٠١ ص ١٨٠ ،
عام ١٧٧٧ وسجل ٢٢٨ ص ٩٩ سنة ١٧٩٨ .

٢٤ - الجبرتي ج ٣ ص ص ٤٥ ، ١٤٢ ، وكذلك :

Vincennes B 610, 31 octobre 1798.

٢٥ - الجبرتي ج ٣ ص ٢٤٠ .

٢٦ - كتاب تراجم ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة .

٢٧ - كتاب نزهة الناظرين ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة . ص ١٧٩
مختصر : مخطوط N.B. Paris . الجبرتي ج ١ ص ٢٩ .

S.J. Shaw, the Financial Organization of Ottoman — ٢٨
Egypt, Princeton 1962, 189—190.

J.J. Marcel, contes du cheykh el-Mohdy, Paris 1835, — ٢٩
III, 388.

٣٠ — القينالى : مجموع لطيف ، مخطوط بفينا . الجبرتي ج ١ ص ص
٤٦ ، ٣٨٣ ، واج ٢ ص ١٠٧ .

٣١ — المقرئى : كتاب المواعظ . بولاق ، ١٢٧٠ هـ ج ٢ ص ١٠٣ .
وكذلك :

Marcel ; Contes... III, 384—345.

Lane ; Modern Egyptians, London 1954, 122

Shaw ; Financial ... 148

Shaw ; Ottoman Egypt, Harvard, 1964, 92

٣٢ — الجبرتي ج ٤ ، ٢٧٨ — ٢٨١ .

٣٣ — الجبرتي ج ٣ ، ٨٠ — ١٠٩ .

٣٤ — الجبرتي ج ٤ ، ١٤٣ . وكذلك :

A. Paton ; A history of the Egyptian Revolution, London
1863, II, 324.

Shaw ; Ottoman Egypt, 92

٣٦ — الاسحاقى ، ٢٢٩ وابن أبى السرور ، ٢٨ والجبرتي ج ٣
ص ٢١١ .

Sauvaire, 432 — ٣٧

Lane 237 ; Robert Hay : Illustration of Cairo — ٣٨

London 1840 ; Description des Monuments du Caire, مخطوط
1869, 30 ; G. Ebers, L'Egypte, Paris 1880, 357—358;
Creswell, the Muslim Architecture of Egypt, Ox-
ford 1952, I, 205.

٣٩ — على باشا مبارك : الخطط الجديدة ، بولاق ، ١٣٠٦ هـ ، ص ٣٨

٤٠ — ابن أبى السرور .

٤١ - الجبرتي ج ٣ ص ٧ .

Doguereau ; Journal de l'Expédition d'Egypte, Paris — ٤٢
1904, 71. Vincennes, Mémoires Historiques 539,
Carnet de Kléber.

٤٣ - الجبرتي ج ١ ص ٧٩ .

٤٤ - ابن أبي السرور . الجبرتي ج ١ ص ٣٠ ، ج ٤ ص ٢٩٠ .

٤٥ - ثمة أمثلة كثيرة نذكر منها منزل الست وسيلة ومنزل
الشبشيرى وزاوية عبد الرحمن كتحدا وببيت على كتحدا وببيت الكاشف
وقد أدى تراكم الأتربة أمام أبوابها وحتى بداية القوس التى يعلوها الى
سدّها تماما .

٤٦ - دار المحفوظات العمومية بالقاهرة محفوظة ب ١ وثيقة رقم ٣٢٧
٥ اكتوبر ١٧٤٦ . ابن أبي السرور ٧٩ ب الجبرتي ج ٤ ص ٨١ .

٤٧ - ابن أبي السرور ص ١٦٩ ١ . ايفليا جلى . سياحة نامة ،
ج ١٠ ، استانبول ١٩٣٨ ص ٣٨٢ ، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة
محفوظة ب ١ وثيقة ٣١٩ ، ٢٩ ابريل ١٧٢١ ، الجبرتي ج ٣ ص ١٩٠٤ .

G. De Nerval : Voyage en Orient, Paris 1927, II, 158 — ٤٨

٤٩ - انظر :

Paul Kahle ; The Arabic Shadow play in Egypt, Jras,
1940, 20—34.

٥٠ - انظر مقالنا : عن السقاين فى القاهرة . مجلة المجلة
القاهرة - اكتوبر ١٩٦٦ عدد رقم ١١٨ ص ٣٦ - ٤٥ .

٥١ - الجبرتي ج ٤ ، ص ٨٦ ، ١٦٦ .

Chabrol: Essai sur les moeurs (Description, — ٥٢
Etat Moderne, II, 2)

Doguereau; Journal, 70. — ٥٣

وانظر كذلك: الجبرتي ج ٣ ص ٤٤ الذي يذكر في هذا الخصوص بيتا
بالغ الخبث لحسن العطار:

ان الفرنسييس قد ضاعت دراهمهم في مضرنا ، بين حمار وخمار

• Chabrol, Essai., 425. — ٥٤

Nicolas Turc, Chronique d'Egypte, le Caire 1950 — ٥٥
45/31.

Parsons, Travels in Asia and Africa, London 1808, 320

٥٧ — الجبرتي ج ٢ ص ١١٣ .

• Ph. Rhont, L'Egypte à petites Journées, Paris, 1910, 260 —

Jomard, Ville du Caire, 767 — ٥٩

وانظر كذلك :

١٠ الجبرتي ج ٣ ص ١٠١ ، ١٣٧ ، ١٦٣ ، ٢١١ و ج ٤ ص ٢١٤ .

٦٠ — الجبرتي ج ١ ص ٢٥ .

٦١ — القينالي ص ٧٣ ب .

٦٢ — الجبرتي ج ٣ ص ٢١ ، على باشا مبارك ج ٣ ص ٧٩ ، ٦٥ .

٦٣ — دار المحفوظات العمومية بالقاهرة محفظة ب ١ وثيقة ٣١٨ في
٢١ يولية ١٧١٨ .

Clerget, II, 22. — ٦٤

وكذلك : مخطوط اسماعيل الخشاب — المكتبة الوطنية
باريس ١٨٥٨ ص ٢٤ .

La Jonquière, L'Expédition d'Egypte, Paris, III, — ٦٥
380-381. Jomard, 674—675.

٦٦ — الجبرتي ج ٢ ص ١٧ ، ٢٤٩ ، ٢٦٣ .

٦٧ — الجبرتي ج ٢ ص ١٣٨ .

- Vincennes, B6, 132, 26 Juillet, 28 novembre 1800 — ٦٨
- ٦٩ — الجبرتي ج ٢ ص ١٠٧ .
- Jomard, 731. Vincennes, B6, 132, 6 août 1800 — ٧٠
- ٧١ — الجبرتي ج ٣ ص ٢٥ ، ٩٢ ، ١٦١ وكذلك :
- Lane, *Moderne Egyptians*, 322 :
- ٧٢ — على مبارك ج ٣ ص ٨٣ وكذلك
- Jomard, 580. Doguereau, 71.
- ٧٣ — على مبارك ج ٣ ص ٦٣ وكذلك :
- Thevenot, *voyages*, II, 408
- J.J. Ampère, *voyage en Egypte*, Paris, 1881, 136 — ٧٤
- ٧٥ — الجبرتي ج ٤ ص ٢٠١ — ٢٠٢ .
- ٧٦ — كتاب التراجم ص ص ٦٧١ و ٧٩١ وكذلك :
- Niebuhr, *voyage I*, 156
- وكذلك : أحمد شلبي ص ٢٤٤ أ والجبرتي ج ٢ ص ٧ .
- ٧٧ — عن رضوان بك انظر :
- P.M. Holt, *The Exalted lineage of Ridwân Bey* (BSOAS, XXII—2, 1959, 221—230).
- ٧٨ — أحمد شلبي ص ٤٠ ، الجبرتي ج ١ ص ٣٠ .
- ٧٩ — انظر مقالينا عن الأحياء الأرستقراطية وعن الأحياء الشعبية
وقد سبق توضيح ذلك .
- ٨٠ — أحمد شلبي ٢٤ ب ، ٤١ أ .

